علي بن محمد الرُباعي

صراع التيارات في السعودية

رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

A
320.9538
R894s
c.1

A
320.9538
R894s

علي بن محمد الرُباعي

صراع التيارات في السعودية

LAU Beirut campus
16 DEC 2014
Riyad Nassar Library
RECEIVED

رياض الريّس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

Antoine 24 3363

The Conflict of Trends in Saudi Arabia

Ali Bin Mohammad Al-Ruba'i

First Published in March 2013
Copyright © **Riad El-Rayyes Books S.A.L.**
BEIRUT - LEBANON
elrayyes@sodetel.net.lb - www.elrayyes-books.com
www.elrayyesbooks.com

ISBN 978 - 9953 - 21 - 557 - 0

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without prior permission in writing of the publishers.

الطبعة الأولى: آذار (مارس) ٢٠١٣

لشراء النسخة الإلكترونية:
www.arabicebook.com

تصميم الغلاف: هوساك كومبيوتر برس

المحتويات

مقدمة ٩
القواسم الوطنية المُشتركة ١٥
الفسادُ والإصلاح ٢١
صراع التيارات ٢٥
السُّلطة والتسلّط ٢٩
الأوطان بين الحكمة والحماقات ٣٣
تسييس الدين وتديّن السياسة ٣٧
خطايا المذاهب ٤١
هل المُثقّف مستقلّ؟ ٤٥
الحركيّون وحقوق الإنسان ٤٩
الاحتيال الثقافي ٥٣
ثقافة التشنّج تشنّج الثقافة ٥٧
المُقاومة بالتعليم وبالثقافة ٦١
من الحُبّ ما أحيا ٦٥
شُركاءُ مُتشاكسون ٦٩

الشخصية المدنية ٧١
الشخصية السعودية ٧٥
الآخر بوصفه أنثى ٧٩
المواطَنة المهدورة ٨٣
حرية التفكير والتعبير ٨٧
الحرية المُحتلّة ٩١
خطاب الله وخطابات الكراهية ٩٥
مثاليّة المثقّف ٩٧
الفردُ والجماعة ١٠١
تشويه المفاهيم ١٠٥
ما الذي يُضعفُ انتماءنا إلى بلدنا؟ ١٠٩
فهرس الأعلام ١١٥
فهرس الأماكن ١١٧

مقدمة

تعارفتِ الأمم المُتحضرة عبر تاريخها على أن النُخب الثقافية، بمختلف تنوعها وتياراتها، هي المعنيّة بصناعة وإحداث التغيير والإصلاح والتطوير وتنمية وعي وقدرات المجتمع لنيل حقوقه ورفع مستوى طموحه إلى تحقيق منجزات تؤصل شراكته في بناء دولته وفق منظومة دولة القانون ومجتمع المؤسسات، إضافة إلى تفكيك الاستبداد والحيلولة دون غلبة تيار كهنوتي على تيارات أخرى تتبنى المدنية كخيار تفرضه تحولات الأمم وتؤكد جدارته نسائم الربيع العربي. إلا أن واقع الحال في المملكة العربية السعودية يقلب هذه المعادلة ما يدع الحليم حيرانَ، فالمشهد الحالي ونحن في منتصف عام ٢٠١٢م، يوحي بأننا لم نعتبر بما جرى حولنا من انقلابات وانفلاتات ما يُجذّر للمزيد من الطغيان

والتسلط في ظل غياب دولة القانون والمؤسسات، وتسويغ التيارات المتدينة للمتسلّطين منهجهم تحت ذريعة الحكم بشرع الله. من هنا يتجلى تقاطع المصالح بين سُلطة تتأخرُ وتتلكأ طويلاً في تبني منهج دستوري يحدد صلاحيات الحاكم ويرسم له إطاراً لا يتجاوزه في ما يتخذه من قرارات وما يعتمد له من ميزانيات ويُحجّم العبث بالمال العام، وبين تيارات متدينة لا تطمح إلى أكثر من أذية الخلق باعتبارها شريكة في الحكم ووصية على الشعب كونها الأدرى بالأصوب بما هو حق. وليس بدعاً من القول حين أبثكم أن فكرة هذا الكتاب نبعتْ من استقراء لواقع الطرح الثقافي الشعبي الأيديولوجي في السعودية منذ توحيدها مطلع الثلاثينات من القرن العشرين إذ إن معظم قضايانا التي نعُدّها جوهرية تتمحور حول ما إذا كان وجه المرأة عورة أم لا، وهل ننفصل عن النساء أم نتصل بهن، وما حكم قيادة المرأة للسيارة، ومن هم الإسلاميون وما هي مواصفاتهم من خلال طرحهم، ومن هم الليبراليون الكفار والملاحدة الذين يريدون إظهار الفساد في البلاد وبين العباد؟ وما يجب علينا للوقوف في وجه المتآمرين على الدين. هذه القضايا الشكلية القائمة تحت حجاب تتراكم تحته أحياناً رذائل شتى، ومظاهر يَتوسل بها بعض الشهوانيين لتحقيق مآرب

دنيوية باسم الله تعالى وشرعه. هذه الإشكالات تجاوزتها دول إسلامية عدة يقوم اقتصاد معظمها على التمويل السعودي، فيما لم يستطع البلد الذي يغذي شرايين العالم بالموارد البترولية أن يغذي شعبه بالوعي وتجاوز الجدل العقيم، ولم تنجح الثقافة السائدة في مدّنا بأدوات التحول إلى مجتمع منتج في أفكاره وطرحه وصناعته. فمقياس التقدم اليوم يقوم على ما يُنجز في ميدان التنمية ونحن تنميتنا في تأليب بعضنا على بعض، وتوظيف قدرات كبرى في تسويق وتسويغ الهامشي والسطحي والعبثي والمجاني، وإلقاء كل فكر واع حرّ في سوق التداول الرخيص والسخرية منه. وإذاً كان للغرب وبعض الدول الإسلاميّة وجوه جميلة للديمقراطية، فنحن مع الأسف لم نعرف سوى الوجه القبيح الذي ليس ديمقراطياً كما نحبّ، وليس إسلامياً كما يجب. ولا أستبعد أن بعض أجهزة الدولة في السعودية هي من يؤجج حمم الصراع ويزكي نار الخلاف بين التيارات من باب (أشغلوهم بالباطل حتى لا يُشغلوكم بالحق)؛ ولذا قلّ ما تمر أيامٌ أو أسابيع دون إثارة إعلامية لقضية شكلية مموّلة ومملة ليتدافع الرموز وبغاوات الحكي المجاني في افتعال الإشكالات والإكثار من الينبغيات وإعلاء هدير الصراخ، دون طائل نتوخاه

وراء ذلك، ولا نتيجة مرتجاة تفيد الشعب سوى تشطيره وفق أهواء المُنظّرين من كل التيارات، وتصنيف الناس إلى مذاهب وملل ونحل وطوائف كلٌ يرى نفسه الأصوب والأقرب من العدل والحق، مع أن الجميع في وجهة نظري ضحايا مطحنة السياسي الذي يدهور هؤلاء الحمقى في جدلية بدأت منذ عقود ولم تنتهِ ولم نصل معها إلى نتائج تخدم البشرية أو تنفع الأمم. وإنك لن تجد رمزاً هرطقياً من هؤلاء يملك جواباً شافياً عمّا قدّمناه من نماذج مشرقة للإسلام والمسلمين في العالم. فنحن اليوم على مستوى السلوك في ما أظن نمثلُ أشوه صورة للمسلم الحق، ذلك أننا نقول ما لا نفعل ونسيء إلى من يُحسن إلينا ونؤصل للاستبداد والظلم بإسم الدين ونغلق معظم أبواب التقدم والازدهار والحرية تحت ذريعة سد الذرائع. ومن نتاج ذلك أنك لن تجد في المؤتمرات الفكرية العربية أو العالمية صوتاً ولا صدى لمفكر سعودي يقدم رؤية إنسانية وحضارية حول قضية جوهرية؛ فنحن نجترّ جدّنا الأعرابي الأول الفظ في قوله وفعله والذي لم يهذّب الدينُ من نزواته ولا عُتوّه العتو الكبير. ومع شديد الأسف، فالوعّاظ والدعاة في نظر معظم الناس هم المفكرون ويصدق عليهم أنهم النخب المؤهلة لرسم ملامح المستقبل المشرق.

ورغم محاولات متواضعة حاولها بعض الكتاب والأدباء والشعراء والنقاد لتبيئة الإصلاح وتهيئة أرضية ملائمة له، فإن تاريخ الجور بإسم دعاة الإسلام التقليدي لا يزال يلهب ظهورنا وأفكارنا ومشاعرنا بسياطه مهيمناً على أبصارنا وأسماعنا بأن ما نعيشه اليوم لا يقل في مثاليته عمّا عاشه الخلفاء الراشدون المهديون، في حين تتربص جماعات وتيارات الإسلام السياسي بالحاكم والدولة وتُناور وتداور مؤملة أن تتاح لها فرصة الحكم لتعيد الناس إلى ما تراه دين الحق، وتُقيم فيهم ما تظنه العدل، وتؤطّرهم على الإسلام أطراً وفق منهج السلف المزعوم على طريقتهم الحماسية. والأحلام هنا مسيطرة على أذهان معظم أتباعهم بأن الخلافة الراشدة ستعود، وفي هذا افتيات على الله وعلى رسوله كون التشريع الرباني عبر مسيرة كل الأنبياء لم يأتِ لشقاء البشر وسومهم سوء العذاب بنصوص مقدّسة. فمفهوم الدين مفهوم مثالي يخلق أناساً واعين مستنيرين يحسنون صنعاً في الحياة ومع الأحياء. وما زلتُ وسأظل مؤمناً أن ما طرحته من قبل من خلال كُتبي (الصحوة في ميزان الإسلام) و(الثوار الجُدد في السعودية) و(هل السعوديون أعداء الدين)، وفي هذا الكتاب أيضاً لا يعدو التساؤلات المُحرّضة على البحث والتنقيب وطرح

المزيد من الأسئلة عن سبب ما نحن فيه من تخلف وتراجع عن مواكبة الأمم، وأنه لولا النفط في الصحارى ومكة والمدينة في الحجاز لما التفت إلينا أحدٌ ولما اهتمّ بأمرنا عاقل ولما تأسف على واقعنا مُحب. وسيعلمُ الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

القواسم الوطنية المُشتركة

يُقرر الحقوقيون أن ما ساهم في تأسيسه الكُل لا ينبغي أن يستأثر به البعض، وأن للجميع الحق في مكتسبات ومدّخرات الوطن، وحينها تتضاءل مساحة العنصريات، وتضمحلّ فكرة التمييز أو التمايز التي يسعى إليها بعضنا، بل يطبقها دون خجل، باعتبار أن الشعب ليس بمستوى واحد في ولائه، متجاهلين أن الأهم من الولاء هو الانتماء كون أجدادنا وآبائنا سكنوا هذه الديار قبل مجيء الدولة وقبل فكرة توحيدها. من هنا الولاء هو للأشخاص والأشخاص متحولون، بينما الانتماء هو إلى الموقع والمكان والمواقع ثابتة. ولا ريب في أن واقع الحال مع الأوطان التي تقوم على كواهل نُخب ومجموعات وعتْ دورها وتصدرت لهذا الهمّ العام رغم ما يكتنفه وما يترتب عليه من تبعات جسام، والوعي بأهمية الشراكة في كل ما يتم إنجازه، منطلق للارتقاء والتطور وتحقيق المكاسب للوطن والمواطنين. فالأمم تعارفتْ من حولنا على أن ضمان

وحدة وقوة الوطن يرتكز على وجود نظام متكامل ودستور مقنن يوفر دعامة أساسية في حفظ التوازن ومنع الفوضى والعبث، شرط تحقيق العدالة الاجتماعية وإقرار مبدأ تكافؤ الفرص بين أفراد الشعب. فكل مشروع دولة منظّم ومُنصف يخلق طرازاً فريداً من القيادات معتدلة الأمزجة، راجحة العقول، سليمة النوايا. إلا أنه لمرور الزمن وانفتاح المجتمعات أثره في ضعف المشاعر العامة للمجموع أمام طغيان منافع البعض، ما برّر لـ (اللاعب السياسي) دفع المنظومات الفكرية والثقافية إلى أتون صراع المعتقدات وحرب الشعارات وافتعال الأزمات المُلهية للناس عن مأساوية واقعهم الإداري والثقافي والاجتماعي ما يُخل بالنفسيات ويُذيب مفهوم المنفعة العامة المُجمع عليها وطنياً. لقد طغى على ذهن البعض حس التخوين والإستلاب من الآخر المُجاور له والشريك معه، ولعلّني لا أُبالغ إن قلتُ إن المجتمع السعودي رغم الخطابات الدينية والنصوص الشرعية التي تؤكد على وحدة البشرية في أصلها، وأنه لا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى، وأن المواطنين في الإسلام سواسية كأسنان المشط، فلا واقع مبهجاً لهذا التنظير، بل نجد بين حين وآخر منظومات عمل تشتغل على التمايز العنصري والطبقي والمناطقي وترسّخ في اللاشعور خُلق النفور من بعضنا والأثرة الظالمة. لذا لا غرابة إن سيطرت غيوم الرتابة والتبلد على سمائنا ولا حرج فيما لو خفتت عاطفة الانتماء ببعدها الوطني الحضاري. إن واقعنا السعودي، مع إبداء شديد الحزن، لا يلتفت إلى ما بيننا من القواسم الوطنية المُشتركة ما

يُمكن معه إلغاء كل مظاهر الفُرقة والتشتت. فمن حيثُ المكان تجتمع القبائل السعودية على موروث عريق يحترم خصوصية الموقع، فلكلّ قرية وقبيلة ومنطقة حدودها وقداسة أعرافها وخصوصية مبادئها؛ وكل منا ارتبط بمسقط رأسه ومرتع صباه ومرابع شبابه وفتوّته، ما حفز الإنسان على بناء وحماية واستثمار أملاكه وأرضه وسعى إلى التواصل مع غيره من مجاوريه ومجايليه فاتسعت رقعة العاطفة الاجتماعية، وتنامى الشعور بالحاجة إلى الغير والرغبة في خلق العلاقات الدافئة. وكان للتزاوج بين القبائل دور في ترسيخ شعور صلة الرحم وتعزيز الروابط الآدمية ما أزالَ الكثيرَ من الحواجز الفاعلة والمُفتعلة. فانتفت منهجية التنافر بين الجماعات والأفراد مع بقاء بعض إحن الماضي المُطلة برأسها بين فينة وأخرى. ومع كل حميمية تنشأ على الحيّز الجغرافي ظلّ تاريخ الماضي حاضراً في الأذهان من خلال استعادة الذكريات واستجرار الأحزان والمواجع والبحث عن مبررات تصفية الحسابات، حتى قيّض الله لهذه البلاد ظهور موحّدها الملك عبدالعزيز طيّب الله ثراه، فأسس فينا وبيننا لغةً مليئة بالحياة وحب الوطن واستنفرنا جميعاً إلى الانضواء تحت مظلة عدله والاتحاد على أتم وأكمل مشروع سياسي شهدته الجزيرة العربية في تاريخها الطويل، وأعلى من قيمة المواطن فتدافع مغبونون عرب وعجم إلى السعودية باعتبارها حصناً للحق وحضناً آمناً للمضطهدين. فغلب علينا منهج التسامح مع بعضنا فغدونا سعوديين باختيارنا الأمثل، وضرب الأجداد والآباء أروع الأمثلة في الانتماء

والولاء دون تفكير في المصلحة الخاصة أوالمكاسب الذاتية. وتوارثت الأجيال مبدأ أسلافها، وتضاءلت الطروحات الظلامية أمام مشروع الدولة، فعمّ النور والتنوير وارتفع مؤشر النمو المعرفي والاجتماعي والاقتصادي وظلّت بلادنا قبلةً للقاصدين وملاذاً للمتعبين في أوطانهم. كما استمد الأفرادُ نموهم من حياة مجتمعهم وحراكه الايجابي، وبلغنا في حقبة وجيزة مرتبة فائقة من التقدم والأخذ بأسبابه ومؤهلاته. إنما مع شديد الأسف ظل بعضنا مستغلاً للدين كسلطة لتشويه مفهوم الوطن في الأذهان والواقع. فاحتل الولاء للأفراد موقع الانتماء إلى الوطن، فغدا الثابتُ متحولاً والمتحولُ ثابتاً. هذا البعض العريض يرفض أن نحافظ على وطننا في ظل المُشتركات الخلاّقة ظناً منهم أن حق وصايتهم علينا يُبيح لهم التدخل حتى في ما بيننا وبين الله، فلن يدعوا لكل إنسان حريته في علاقته بربّه باعتبار أن التعبد من دون حضورهم لا معنى له، والتوحيد لا يصح إلا بما يجري على ألسنتهم، والأخلاق لا قيمة لها إن لم تنبع من قناعاتهم، والسلوكيات لا يُثاب عليها إلا وفق مقاييسهم واعتباراتهم. إذاً الأزمة هنا خطيرة وموجعة حين يكون كل شيء قابلاً للتوحيد بنا سوى الدين الذي هو علاقة الفرد بخالقه؛ فهؤلاء جعلوه سبب فرقتنا حين جهلوا حقيقته وقلبوه وفق أهوائهم وأمزجتهم وعاداتهم وتقاليدهم التي لا تمتّ إلى الأديان السماوية ولا إلى العادات العربية الأصيلة ولا إلى الأخلاق الإنسانية السوية بصلة. لذا يلمس أي عابر متأمل لهذا الفضاء الذي نعيشه ونعايشه غلبة الازدواجية على المشاعر

والنفسيات والعقول والممارسة، ما يُنمي لغة الكذب والخداع والمنافقة لذوي السلطة، والبعد عن الموضوعية والحقائق. ومن الانصاف ألاّ ننكر ومضات هنا وهناك تقشع بعض غيوم الظلمة وتزيل هواجس الكآبة، إلا أنها لا تُغني في ظل رفضنا للقيم العالية المتجلية في الديمقراطية المرفوضة لدينا جملة وتفصيلاً؛ كونها تتنافى مع معايير المتمصلحين بالدين والدولة الذين أدخلونا دهاليز فقدان الأمل في الإصلاح بعد أن دخلوا هم في أنفاق مُظلمة بقصد التعمية وتأجيل الإصلاحات والرهان على مرور الوقت. وأكبر دليل على صحة ما أقول إهمال مشروع التنظيمات الاجتماعية المدنية التي تُمثل الوجه الأنصع للإصلاح، إذ إننا اليوم أشبه ما نكون بمن خرج من إطار أُسري إلى أعراف قبلية ثم عاد إلى الوراء وانتكس في حضن لوبيات المنافع المُشتركة بعيداً عن كل معاني الشراكة الجمعية في هذا الوطن.

الفسادُ والإصلاح

يُوقن راصدو تجارب الأمم والناصحون من المؤرخين والعلماء والنخب الثقافية أن الفساد أخطرُ مؤثِّر إذ هو صورة ظاهرة من صور الاستبداد السياسي والثقافي والفقهي الذي عانته وتعانيه السعودية عبر تراكمات أصّلتْ للمدنّس تحت مظلة المُقدَّس، وقلبتْ المعادلات السوية التي تنتهجها البشرية السوية جمعاء، وشوّهت معنى الحقائق بما تحاول إظهاره من الزُهد والتقشف، وحوّرتْ الحق باطلاً والباطل حقاً، حين غدت دائرة علاقتنا بالآخر قائمة على الصراع والتكفير والتجريم وتسويغ قتل المخالف من قبل بعض متشدِّدينا الغالين في الدين على جهالة، ما عطّل التنمية كوننا دخلنا في تخبط الأجنحة وصراع القوى التي تُديرها مجاميع معقدة ومتشابكة؛ الأمر الذي يُثير القلق الاجتماعي لأن الأسر الكادحة لا تتوثق صلتها بالدولة إلا تحت رداء المنفعة وما يمكن أن يحققه النظام من توزان معيشي منضبط. بينما ما تعيشه السعودية اليوم جعل المال دُولة بين

الأغنياء منهم، وأحال المجتمع إلى طبقتين رئيستين: ثريّة تزداد ثراء، وفقيرة تتجشأ فقراً ومتاعبَ وديوناً، مع انحسار الطبقة الوسطى تدريجياً. ولرموز الفساد دورهم التاريخي وقدراتهم التي (تؤهلهم لفبركة الأمور والاحتيال على الأنظمة والقوانين ومحاولة بث هيبتهم في أوساط البسطاء على أنهم أصحاب نفوذ وكرامات، وأنهم لا يُعجزهم شيءٌ في أي مؤسسة أو إدارة، والاستفراد بالسلطة والتحكم في رقاب الناس والاستئثار بالخيرات. كأنما نحن هنا فقط لتحقيق منطوق آية ﴿قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾. فالفساد بنص الآية يرتبط بالحكم الملكي لأنه حكم الفرد لا حكم الجماعة، وحكم الأهواء لا حكم العقل، وحكم البطانات واللوبيات لا حكم الأمة أو القانون أو الدستور. وأصدق نموذج فساد للأنظمة الملكية يمثّله (فرعون) الذي علا في الأرض وجعل أهلها شيعاً يستضعف طائفة منهم ويذل طائفة، ويستحيي النساء ويقتل الأطفال ويجعل أهلها شيعاً. وفراعنة العصور الحديثة ليسوا بحاجة إلى استحياء النساء ولا قتل الأولاد، إلا أنهم يمارسون الوأد المعرفي والقتل المعنوي بتدمير البلد والعبث بمقدَّراته. لا فرق بين فرعون سابق وفرعون لاحق سوى أن اللاحق لم يمتلك شجاعة السابق فيقول ما قال ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾. فكل طاغية تراه لا يؤمن بمؤسسة دولة ولا يقيم وزناً لمعايير أخلاقية يعامل بها شعبه تراه معتداً بنفسه وقراراته ودهائه ومعرفته وسعة أفقه، ولذا لا يتبرم أن يجهر بوقاحته ﴿مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ﴾ حتى أغرقه الله وأراح

القوم من شرِّه. إلا أن أحفاده الطغاة لم يعتبروا بمآله ومنتهاه، ولم يستعدّوا للنهايات المؤلمة التي طاولت البعض، ولن ترحم البقية، طالما أنهم لا يزالون يُحيطون فرعون بفراعين أُخر يوقعون الدولة ومؤسساتها في مهالك ويجرّون عليها الويلات في ظل غياب قانون المراقبة والمحاسبة. لقد تحوّلت الدولة إلى كعكة أو غنيمة في أيدي هؤلاء المتاجرين بمصالح وطنهم والمُقدّمين جشعهم وأطماعهم على كل المقدسات والأولويات تحت مظلة القبلية المؤسسية المُستغلة لكل قنوات الدولة الموجودة حالياً رغم تهالكها، لتصبّ جميعها في قنواتهم الخاصة تحت مظلة المحاصصة، وما يبقى من سؤر يوزع على الشعب الراضي من الغنيمة بالفتات. لا ريب في أن الفساد لا يستشري إلا في إطار تحالفات، وتحت مظلة قوة تحميه من السلطات، وتنافح عنه أمام الغضب الشعبي العام، وربما تبرّئ ساحته في مجلس القضاء. وكم يعتصر الألم قلوباً وهي ترى وطنها تتناهش أطرافه سباع المال والسرّاق في ظل حماية المنظومة الوطنية المُسارعة بالحلول التوفيقية عند الحاجة، ذلك أن المُفسدين أشبه شيئاً بالأرَضَة التي تنخر الشجرة وهي قائمة وتحيلها إلى مجسَّم شاحب آيل للسقوط. ومن أولى وأوجب الضرورات تحصين المجتمع ضد الفساد وتغذية النشء منذ سنيّ الدراسة الأولى بقداسة الوطن وحرمة المال العام ودحر الأنانية القائمة على الحصانة المفرطة في منح بعض الشخصيات فرص العبث بالحق والخلق وممارسة الفساد علناً عملاً بمبدأ (إنما أؤتيته على سرّ عندي واستحقاق لي. ويظلّ الإصلاح

نظاماً بنائياً يسلّح الدولة ومقدّراتها بقوة مقاومة في وجه الفساد؛ وذلك بتشريع قوانين صادقة وعقوبات ملزمة، وتعزيز مصادر الرقابة ومنح الصلاحيات للجهات الأمنية والعدلية لتسريع عقوبات الفاسدين والتشهير بهم وعدم قبول الشفاعات في الأحكام الصادرة على المتطاولين على الوطن وأموال الشعب. لقائلٍ أن يقول إن الفساد نتاج حتمي للصراع بين الخير. الشر وربما كان في قوله الصواب، إلا أن الإشكال يكمن في تنامي حس الفساد ليخرج من إطار حالات فردية إلى ظاهرة في ظل تجذّر آليات الفساد وشيوع مصطلحات (ادهن السير) و(لا يُخدمُ بخيل) و(ادفع بالتي هي أحسن). ومن الإنصاف أن نذكر ونشكر توجهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وما اعتمده من منهج إصلاحي يقوم على بعدين: تنموي ووقائي. إننا نستشعر اليوم أن المواطن السعودي أرقى في تعامله مع وطنه حين خرج من منطق الوصاية وعباءة الأبوية وغدا معتدّاً بحقوقه وباحثاً عنها، مستشعراً الثقة التي يوليها قادة البلاد مواطنيهم لجهة فتح أبواب مكاتبهم ومجالسهم للاستماع والإصغاء إلى المطالب الشعبية، وتقبّل النقد للمؤسسات بصدر رحب، والترحيب بشراكة المواطن من خلال مؤسسات مدنية موازية رقابية وشورية. وبما أن الوطن مرآتنا فيلزم أن نكون نحن مرآته ضمن منهج (الدين النصيحة). ووفق أدبيات النصيحة فالناس مقامات ومن حفظ للحاكم مقامه أعانه على معاضدة الحق ونصرة المظلوم، وليس مبالغة حين نقول إننا نعيش زمن الإصلاح.

صراع التيارات

أستعيدُ هنا عتبَ أحد الوزراء على حاكم، ربما كان نابليون، إذ قال الوزير: هل أقمتَ هذا البرلمان، وأتحتَ الفرصة للناس لترتفع أصواتها وتعلو على صوتك؟ فردّ عليه: دعِ الحمقى يتجادلون ونحن نفعل ما نريد. ربما لم يُسلّم بعضنا بتفاوت الطبيعة البشرية في القول والقدرات ما خلق النفور من التعددية المحمودة ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ فضلاً عن إغفال وعي كل طرف بذاته وإحاطته بقدرات الآخر، وإتاحة فرص التواصل والتفاعل معه من خلال أرضية مشتركة هي الوطن، مع الابتعاد عن الخطابات المؤدلجة المُخوّنة، أو المُحسّنة لطرحها والمُقبّحة لما سواه؛ فمعظم معظم التيارات السعودية تبني خطابها على عاطفة جيّاشة غير موضوعية ولا عادلة، بعيداً عن اللغة العلمية أو الفكرية المتماهية مع ثوابت المجتمع ومتغيراته. لذا غالباً ما تتأزم الأمور بين رموز التيارات وبين الأتباع لندخل معمعة صراعات مجانية لا تتواءم مع ما

ننشده من حضارية الحوار وسنن التدافع والبحث عن الحق عند مُخالفنا. وحسبي وحسبكم هنا أن نستعيد قضايانا الوطنية التي تجادلنا حولها خلال ثمانين عاماً، لنجد أن عُشّاق الاستهلاك من مريدي وشيوخ التيارات يتهالكون في مجالدتهم بعضهم بعضاً، ويُحفزون كل القوى في سبيل أن يكون تيارٌ أربى من غيره، في حين يسير المجتمع في غالبه نحو التحولات بثبات، ولم نتساءل ماذا قدّمنا للناس من أفكار خلّاقة ارتقتْ بهم اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً؟ إن كنا منصفين سنرى أننا نمارس بالصراع خيانةً ما، كونَنا نتخذ المعذّبين في الأرض وقودَ معارك، وحطب حروب كلامية مُتجددة تُجذّر التخلف وتراكم إحباط المسكونين بهمّ معاشهم. وبعيداً عن سوء الظن لا يُمكنني فهم الدين على أنه مؤسّس عداء أو خالق أزمات. فالله حينما أوجد هذا البناء المحكم هيّأه لخدمة الإنسان، وأقامه على درجة من المرونة الكافلة لخليفته في الأرض أداء دوره الدنيوي والتعبدي في فضاء من التصالح والتجانس، مع الابقاء على فكرة التدافع المُحفّز للابتكار والتطور والتحضر والتوافق على الأصلح وإن كان مردّه إلى رؤية فردية، أو جهة شيطانية. وفي الحديث عن تعليم الشيطان أحدَ الصحابة حرزاً يحميه قال عليه السلام (صدقك وهو كذوب). وهذا تأصيل للموضوعية مع المخالف أو المضادّ أو المعارض ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ﴾. وممّا يؤسف له أن قناعة التيار الديني في السعودية ما زالت تتنامى بأنه التيار الأحق والأعرف والأجدر بالوصاية على الخلق باسم الحق، وسنظل

نرزح حيناً من الدهر تحت نير العبودية المتجددة بعيداً عن عصر الأنوار الذي حققتْ منه البشرية مكاسب لا حصر لها. فبعض الناطقين بإسم الدين لا يزالون يرون المرأة أصل الخطايا ورمز الفاحشة وأنهن أكثر أهل النار، وهذا خطاب لا يخلو من نزعة ذكورية وتحامل غير مبرر لا شرعاً ولا منطقاً. يمكن أن تلمس ثورة هذا التيار كلما تنادى الناس للتعبير عن آرائهم بحرّية، ونحن في هذه البلاد تجانسنا بعد تنافر، وتآخينا بعد عداء، وتحولّنا تحت راية الوطن إلى شركاء مع كل ما يكتنفنا من توجهات واختلافات وقناعات. فهل يتعذر علينا تحقيق مفهوم الشراكة بعيداً عن صراع ناشئ عن سوء نوايا اللاعبين وراء الكواليس وسوء فعل اللاعبين على خشبة المسرح؟ ولم لا نختلق الأعذار لبعضنا ونوسّع دوائر الحوار والمصارحة عوضاً عن أن نكون حمقى نتجادل؟ وكما قيل: يمكنني تفهّم طبيعتك لكني لن أُسامحك على سوء نيّتك؛ خصوصاً حين تؤجج فكرة سياسية ماكرة صراع التيارات وتُحيلنا إلى إخوة أعداء نستشعر كل يوم أن هذه البقعة المباركة لا تتسع إلا لِطيف واحد.

السُّلطة والتسلّط

من مأثورات تاريخنا (حكمتَ فعدلتَ، ونمتَ فأمِنتَ)؛ ومن مقولات شارل ديغول حين سأل أعوانه بعد الحرب العالمية الثانية: ما الذي تبقى لنا من فرنسا؟ فأجابوه: وزارة العدل. فردّ: الآن يُمكننا بناء فرنسا جديدة. فهل العدلُ ضرورة أم ترف؟ أظنه سؤالاً جوهرياً حريّاً بالمراجعة. فالحياة الفاتنة تُغري الأحياء الشرهين بإحكام سيطرتهم على أنفاس الكون أرضاً وسماءً وما بينهما، وتمييع كل مظاهر العدل. إلا أن العدالة لا تتحقق إلا في ظل سُلْطة مُحترمة مهما كانت بدائيتها أو شكليّتها، والسلطة ذاتها ليستْ مذمّة أو سُبّة، وأزمة مجتمعنا ليست مع السُلْطة، فنحن نُجمع على شرعية قيادتنا، ونضعها في أولوية ثوابتنا، مع أهمية طموحنا جميعاً لعصرنة الأنظمة وتطوير أدواتها كونها وسيلة حضارية لحفظ الكينونة وإعلاء شأن النظام، ومنع التسلط. التسلط استعمال غير نظامي للنظام. ومما ظهر لنا بعد الثورات العربية أن الثائرين لم يكونوا

ناقمين على القيادات والزعامات، وإنما النقمة ناتجة عن منح لوبيات وتيارات مساحاتٍ من الحرية لتحقيق الثراء التجاري العبثي والاستعلائي والاستغلالي، ومُطاولة كرامة المواطن والنيل منها تحت سمع وبصر الدولة. هذه التشكّلات المُتسلطة تدّعي على مدار الساعة خوفها على الدين وتوجّسها على الوطن من الإصلاحيين كونهم عملاء أو دُخلاء أو مفسدين في الأرض، فتبثّ النفور منهم تحت ذريعة حماية ما هو مُقدّس في المخيال الاجتماعي، ما أنشأ قوىً خشنة يطوّعها نظام ما للقمع. فالتسلط مظهر جليّ من مظاهر سوء استعمال واستغلال السلطة مباشرة أو تسبباً، ومنه التعسف في تطبيق الأنظمة، والتشبث بمنطوق النص بعيداً عن مفهومه، والتعويل على جسد النظام لا على روحه. ومع نمو التيارات والجماعات والأطياف وتسامح الدولة مع بعض الخطابات علتْ أصوات تُنادي بحرمان طيف من حقوقه، أو التطاول على مذهب لعداء تاريخي. فحلّت التيارات الراديكالية محل ما كان يُعرف بالعسكرتارية القامعة محلياً والمقموعة خارجياً، ما جعل كرامة الإنسان وحريته وحقّه في المساواة أمام القانون عُرضة لمزاجية رموز تتمتع بامتيازات لا مبرر لها سوى ترهيب الناس بالناس، والتعدي على الخلق بما يُروّج أنه حق. ولا ريب في أن البشرية المؤصّلة مفاهيمَ حقوق الإنسان والمُعبّدة طرقَ حفظ كرامة المواطنين وصيانة مقومات الفرد والمجتمع، مرّت عبر تاريخها بصراعات وأزمات وممانعات صادرة عن أصوات تتحدث بإسم الرب أو الثوابت أو القيم الأخلاقية. بقراءة واقع

هذه الأصوات تتجلى منهجيتها النفعية التي قبّحها القُرآن ﴿فَإِنْ أُعْطُواْ مِنْهَا رَضُواْ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْاْ مِنهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾. إننا اليوم في وطننا في حالة ضرورة تستدعي التأصيل النوعي لمؤسسات الدولة وما يوازيها، وتشريع القوانين الحامية والحافظة لكينونة المجتمع ووحدة الوطن وسلامة الشعب ومكانة الدولة، وأهمها العدل الذي يشكّل حدّاً فاصلاً بين تشريع السلطة وشرعنة التسلط. بالعدل وحده يُمكن إزاحة فوبيا سكنت الناس من دور العدل ومظانّ.، وأزعم أن استعادة المنظومة العدلية الثقةَ واحترام الناس أهم وأحق وأقوم من أي إصلاح نظري تزخر به التعاميم في ظل جيل من قضاة حضاريين في وعيهم وأحكامهم.

الأوطان بين الحكمة والحماقات

مما تستأثر به الذاكرة ما يُحكى أن عاطفة حميمية جمعت بين إنسان ودبّ، فتعمّقت حدّ تأنسُن الدب. وذات ظهيرة التقى الصديقان تحت ظل ظليل، ما أغرى الإنسان بنوم القيلولة وتبنى صديقه حراسته. وما إن رأى الدب ذباباً على أنف صديقه النائم حتى اختار حجراً ضخماً حمله بعناية ورضّ به موقع الذباب من وجه الصديق. فغدت حماقة الدّب مضرب مثل في الحب القاتل. وما أجمل قول الحق تبارك وتعالى ﴿وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾. وعبر تاريخ الأمم والدول كانت المجتمعات مكوِّنات شعوب وقبائل لكل منها معتقداته وثقافته وأعرافه. وفي كل حقبة زمنية أو خلافة إسلامية أو دولة معاصرة نلحظ أنه كلما رعت النخب حق بعضها في الاختلاف، وتبنّت منهجية التسامح الخلاق مع شركاء الوطن وإخوة الإنسانية، ساد العدل وتحقق الرقي واشتغل الناس بما ينفعهم، كل في ما يُتقن من عمل ومهنة

وحرفة سائراً في حال سبيله، مرتاح الضمير ومنسجم الشعور والتفكير. في حين يدبّ الخلاف ويتشرذم المجتمع مع طغيان طائفة على طائفة أو مذهب على مذهب أو تيار على تيار، حتى يرى البعض أن له سُلطة تُخوّله أن يفرض عليك ما تلبس وما تأكل وما تقرأ وما تُسرّ به لنفسك وما تُعلن؛ ما يُشعرنا أن بعض أحبتنا في هذا الوطن يرون أنفسهم على حق وغيرهم على الباطل، وأنهم يمثلون الصواب ومنْ سواهم الخطأ؛ بل لا يتحرّج بعضهم أن يقول لك (نحن على هُدى وأنتم على ضلال)، وعندما تطلب منه تفهيماً وتفكيكاً لـ (نحن وأنتم) يُسقط في يده ويتمتم ويشمشم بما لا يليق بمسلم يسعى إلى الجنة وهو يعلم أن ثمنها أن (يسلم الناس من لسانه ويده). إن أهم حرية كفلها الإسلام لمُخالفيه «حرية المعتقد»، (من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) و﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾. فعلى ضوئها قامت حرية الفكر والاختيار والعمل والتكسب والتنقل والتعبير، إلا أن الحرية ليست دون ضوابط، بل لكل عصر ضوابطه، ولكل أمة من الناس قيمها وسلوكياتها الاجتماعية ونظامها واجب الاحترام. ثمة بون شاسع بين ما يريده البعض من تحويل النظام إلى سوط مسلّط على ظهور تيار أو فكر مخالف، وبين من يدعو إلى الاحتكام للعقل والوعي والحوار المندرج تحت معنى (الدين لله والوطن للجميع). فالعلاقة بين الخطاب الحكيم والفكر المعتدل خليقة بأن تفتح آفاق تواصل، ليتحدَّ من صلافة الخطاب القمعي من كل التيارات. فالحقيقة المطلقة غير متوفرة، بل نحن ندور حول مجموعة حقائق نسبية وقابلة

للتغيير متى ما كفلنا لبعضنا البعض حرية التعبير تحت الشمس. ربما قبلتُ تغيير بعض قناعاتي شرط أن يكون مُقنِعي راقياً في أخلاقه، سويّاً في نفسه. فصباحُ وصباح التنوع السلمي يا وطني.

تسييس الدين وتديّن السياسة

(الإيديولوجيا لا تبني الوطن، الوطن تبنيه المعرفة)؛ هذه المقولة سمعتها مباشرة من محمود جبريل رئيس وزراء ليبيا الانتقالية. وربما انزعج بعض المسكونين بالحنين وحُراس الماضوية من هذا التنظير الجريء الصادر عن شخصية محسوبة على تيار إسلاموي وحزب إخواني في ظل إصرار البعض على الربط بين (السُلطة) وبين نصوص الشريعة (الحاكمية لله). وبما أن اقتراح الأسئلة هنا أجدى من طرح الإجابات، فمن حقّنا أن نتساءل عن حقيقة قيام الدولة في التاريخ الإسلامي؛ ومتى ما ثبتت صدقية وجودها لا حدودها سنذهبُ إلى سؤال التراكمات المؤهِّلة للتطور والتمدن والتجديد مع الحفاظ على أصل الجوهر. ربما يتفق معي بعضُ المؤرخين الموضوعيين على أن الدولة الإسلامية التي يتغنى بها جمعٌ من أصدقاء لم تكن دولة (التعبير القانوني عن المجتمع) كما يُعرّفها الفلاسفة وعلماء الاجتماع. فما يتصوره البعض دولة لا يتجاوز نصوصاً تغلب

عليها الظنية والعمومية، إضافة إلى حشد العصبيات وتقاطع المصالح والسطوة العسكرية التي يستبيح بها المُستقوي دماء المُستضعفين. ولو تأسست الدولة باعتبارها منظومة اعتبارية منذ ألف وأربعمائة عام، لَأمكننا بلوغ النضج السياسي والمعرفي وتحقيق التراكم الإداري عبر هذه القرون، ولربما أمكننا أن نكون اليوم بحجم أوروبا أو أمريكا في ميزان القوى. وأوضح المسالك على أن الدولة لم تقم قياماً كاملاً في سياق تاريخنا العربي يتجلى مع كل صعود إلى السُلطة بمشروع إيديولوجي، ما يعني بدء الصراع بين الأخوة والأشقاء بإسم الدين ولكلٍّ نصوصه المؤيدة لمشروعه حقيقة أو مجازاً، صراحة أو تأويلاً مُسوّغاً وإن كان غير مستساغ. من الشعارات المُثيرة للتعجب اليوم ما يُنادي به بعض رموز التيارات الإسلاموية من أن الأمة العربية جرّبت حكم كل الأحزاب اليمينية واليسارية ولم تُجرّب حكم الإسلاميين. هذا حرق متعمّد لتجربة طويلة من الحكم الإيديولوجي الذي صادر الدين من جوهره الروحاني وأخرجه من إطاره الإستشفائي واشتغل على تبْيئة النصوص لشرعنة القمع، وقوننة مصادرة الحريات، والذبح لكل مخالف تحت عنوان مخالفة الدين. وأزعم أن كل هذا التهالك في بعض المجتمعات وتخلّف أداء الدول يعني أن البناء عبر التاريخ لم يكن متماسكاً برغم وجود ومضات نادرة كانت بمثابة الاستثناء الدالّ على شذوذ القاعدة. وبما أن الكل طالب تأصيل، فمن المهم العودة إلى الجذور الأولى وتتبع النصوص ورصد تناغمها مع مشروع السلطة وطموح التسلط. فالبدايات ملتبسة والأرضية

الأولى لمشروع الدولة لم تتحرر في أذهان المؤرخين، فضلاً عن الأتباع المتحمسين لأسْلمة الحياة برمتها. ستظل السياسة مشروع حياة يقوم على المراوغات واللعب والتحايل، فيما يتميز الدين بكونه مقدّساً وجسراً للآخرة يقوم على النقاء والوفاء والصدق غير قابل للبرغماتية. سيظل الدين ديناً والسياسة سياسة ولن يلتقيا حتى يصطرعا بسبب التعصب الممقوت. وقديماً قال ابن خلدون (الدين لم يلغِ التعصب ولم يحدّ منه وإنما وسّع دائرته). ولن نأتي بجديدِ ما لم ننتزع أنفسنا من تراكماتنا السلبية الماضوية.

خطايا المذاهب

هل كان أبو العلاء المعري مُحقاً حين وصف المذاهب والأفكار بوسائلَ غايُتها تهيئة الظروف المناسبة لبسط نفوذ الحاكم، وجلب الدنيا إليه من خلال شعب أو رعيّة، حسب المصطلح الغالب على أذهان الخُطباء والوعّاظ؟ ربما إن صحّ قوله (إنما هذه المذاهب أسباب لجلب الدنيا إلى الحُكّام). وممّا يُحتّم التوقف أمامه ما تبناه جمهرة المسلمين من موقف عدائي للفلسفة ووقوفهم ضدّها كونها خطراً على الدين ومؤامرة على الاعتقاد. لذا جُوبهت بحرب شعواء وناقمة، تبنّتها جماعات مسكونة بهواجس التفرد بالساحات، علماً بأن الإسلام منفتح بطبيعته العقلانية على الحضارات والأديان والرؤى. فهناك تقاطع واضح بين أخلاق الإسلام وبين ما تطلّع إليه الفلاسفة من (مدينة فاضلة) أو ما زكّوه من عقل أخلاقي مشترك. يمكن أن نرى ثمرة الفلسفة على المجتمعات والأمم الغربية، في حين لم يصلنا من أسلافنا سوى موروث مذاهب وفرق متناحرة عبر

تاريخها، ومتصدّية منذ الأزل لمشاريع الإصلاح والنمو. لقد ذهبت معهم محاولاتُ الغزالي وأفكار ابن رشد وانتقائية ابن حزم أدراج الرياح، كون السلطات الحاكمة استقوت بالرعاع لكبح جماح التنوير وكبت محاولات تبيئة وعي يقوم على احترام العقل، وعدم حصر الدّين في الحل والحُرمة. ولستُ مُبالغاً في القول أن التقليدية فصلت العقل العربي عن رافده الإسلامي وغذّته بالتلقين، وغدا العقلاني مستغْرَباً أو لا دينياً، وصودرت الأفكار الخلاّقة التي نُعجب ببعضها، مع إخفاقنا الطويل في تحقيق مشروع الحضارة الإسلامية بصورتها المُشرقة. لقد استبدلنا حالة الضعف بتبني العُنف المبنيّ على فهم مغلوط للرؤية الجهادية. ومنبع العنف تاريخياً منبع طائفي وتمييزي يقوم على نظرية إبليسية ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾. وعزّزتْ المذاهب الفقهية الشقاء لا الرحمة المتوخاة من التعددية إن صح قول رسول الله (ص) (اختلاف أمتي رحمة). إلا أن الرحمة لم تكن سوى تطاول بإسم الدين على إخوة العقيدة وتقزيم وتهميش لشركاء الوطن. من يقرأ تاريخ الفرق والمذاهب الإسلامية سيخرج بانطباع موجع مفاده أن فن الانتماء إلى المذهب لم يتوفر كون المذهب تحول إلى عقيدة أو وطن، وما سواه فهو خارج عليه وعنه عند البعض. وتحت مظلة الخلاف المذهبي امتدت أياد آثمة بالقتل والتدمير وحرق المساجد على مصلّيها. فانبرتْ ألسنٌ لتشويه صورة المخالف ودحض أقواله والنيل من عرضه وخُلقه. هذه الصورة النمطية تمتد بنا عبر تاريخ طويل لم ننجح في الخلاص منه، وتتساوق معنا في

سيرورة تتجدد بتجدد الدماء الشابة للتيارات والأحزاب، رغم يقين الحكماء أنها لعبة مُسيَّسة مُملّة وممقوتة شرعاً، إذا ما استوعبنا ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ﴾. وبالعودة إلى منهج الفلاسفة نجده منهجاً نُخبوياً هادئاً وتأملياً. فقلّ ما تسمع فيلسوفاً صاخباً، بينما تتبنى المذاهب الفقهية الجلبة الجماهيرية والغلبة بالصوت والزعيق؛ لذا تشعر بأن أتباع هذه المذاهب يتقاطعون مع متعصّبي فرق كرة القدم في الصخب والثرثرة والعراك المجاني دون فائدة تُجنى أو مكاسب تُرجى. فمتى يعي الأتباع أنهم ضحايا مذاهب وفرق؟

هل المُثقّف مستقلّ؟

لا مناص لمتتبع الحالة الثقافية السعودية من التسليم بتعذّر صناعة وتبني الصيغ التوافقية بين تيارات وقوى، كلّ منها يرى نفسه في خندقٍ مواجهةٍ مع غيره، مع رفضه خلق فضاء ممكن للتواصل والتفاعل من أجل مصلحة الوطن أولاً وأخيراً. إنها تيارات تتجاهل سيرورة المجتمعات عبر التاريخ وحفاظها على حد أدنى من مشتركات لا غنى لأي نخبوي عن تبنّيها والدفاع عنها. أعني ما يكاد يُجمع عليه العقلاء من الانحياز للخير والحُب والجمال والحرية، كونها من أولويات المُثقف المنتمي، مع حفظ حق كل طيف من الأطياف في تبني أفكار أُخرى لا تتصادم مع المشتركات ولا تسيء إلى الوحدة الوطنية، خصوصاً حين يعيش ويعايش المُعوّل عليه اجتماعياً حقب التحولات التاريخية المُحيطة بنا والمُحبطة لنا في بعض أو معظم مظاهرها، في ظل ما أُتخمت به من إخفاقات وما يتربص بها من مكائد وما تحتاجه من تضحيات. وربما ساءت

سمعة المثقفين عبر تاريخهم بسبب عدم قدرتهم على تحقيق مصداقية استقلاليتهم وعجزهم عن تجاوز حالة العداء مع غيرهم من القوى الظاهرة، المهيمنة بخطاباتها، والفارضة أجندتها على الإنسان وعلى ذي السلطان في بعض الأحيان؛ ما يوقع المُثقف غالباً في خانة الحياد. حاله مع كل حادثة أو إشكالية حال القائل (لم آمر بها ولم تسؤني) ما يشي بأن تأهيل النخب لدينا لم يبلغ درجة النضج والاكتمال ليتم التعويل عليها بأن النفعية والاسترزاق أولوية في الغالب الأعم. هذا ما يُرسخ بعض مظاهر الاستبداد والتخلف كون معطيات الانتلجنسيا لا تؤسس أرضية للثقة، ولا تلبي متطلبات المرحلة ولا تُحقق للفرد فرصة إشباع حاجاته ومتطلبات حياته، ما يدفعه لربط مصيره بمصير الدولة والتمسك بتفاصيل مؤسساتها وأجهزتها، في ظل غياب منظومة تحتويه وتصوغه وفق رؤية مدنية تجعله كتلة موازية للمؤسسة التنفيذية في الحكومة ـ أعني مؤسسات المجتمع المدني التي تُعد نقلة نوعية من مناخ أسرة وقبيلة إلى مناخٍ بنيوي موازٍ لمؤسسة النظام. لعلّ هذا ما يخلق هيبة للمواطنة ويُعطي حقاً للمشاركة في صناعة القرار. ويظل هاجس استشعار الاستقلالية مُلحاً طالما لم تتوفر بدائل تُخلّص من حس التبعية المرتهَن لإملاء لقمة العيش، والخوف على عيال زُغب الحواصل حين يُلقى كاسبهم في قعر مظلمة لا فاروق لها. هنا تبرز أسئلة استثنائية عن تأثير المثقف في ظل التغيرات العاصفة والعميقة ودوره فيها وموقفه منها وقدرته على تسجيل موقف وطني يُحسبُ له عند الشعب وعند السلطة.

ومهما طال التنائي التنظيري المُشخّص للواقع العربي، فلا يمكن عزل المُثقف السعودي عن محيطه العربي أو العالمي. إننا نسمع كل يوم تساؤلاً بحجم هموم هذا الوطن تقتحم أصداؤها الآذان والأفئدة مردّدة (أين دور المثقفين؟). ولا ريب في أنه يتعذر على منتمٍ إلى الثقافة أداء دور مبهج مهما بذل من جهود، إذ لم تتحقق بعد استقلاليته الكاملة في ظل ارتباطاته الضيّقة (أُسرية، قبلية، مناطقية، وظيفية، حزبية)، وعجزه عن الإسهام في توفير مؤسسات المجتمع المدني المُستقلة في ثقافتها ومواردها. وكما قالوا قديماً: إن لم يُمكنّا إحداث النقلة بتجديد الدماء فيمكن إحداثها بتجدد القدماء.

الحركيّون وحقوق الإنسان

يُولد الإنسان وتُولد معه حقوقه الفطرية التي كفلها الخالق، ويستنتج بعض المفسرين من قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ أن تكريمه يتمثل في حفظ حقوقه الطبيعية ومنها حق الحياة والتملك والمعتقد، وما تفرّع عنه من حقه في التفكير والتعبير والتعلم والأمن والعلاج والعيش الكريم المؤمّن الحد الأدنى من المتطلبات في الأزمات. تندرج هذه الحقوق تحت عنوان (واجبات الدولة) بكل مؤسساتها (تشريعية وقضائية وتنفيذية)، دون أن تنال اجتهاداتُ القائمين على الواجبات من حقوق الإنسان الفطرية نظراً إلى أن بعض المنتمين إلى مؤسسات الدولة يضخّمون اعتقادهم بأنهم لن يُسألوا عما يفعلون. وقلّما نجدُ في أدبيات الحركيين وفقههم ما يؤصّل لمبادئ حقوق الإنسان، أو يشيع مصطلحها ويمرر آلياتها، أو يُحفّز المجتمعات لتبنيها واعتمادها مشروع حياة، ذلك أنهم يرون في خطبة النبي عليه السلام في حجة الوداع غُنية عن كل مستورد

ومُستحضر من الآخر المُريب. رؤيتهم بعض الحق كون المصطفى عليه السلام لا ينطق عن الهوى، إلا أن المؤسف أن تسمع بعض منظّريهم يردّد (إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا). وحين تُتابع وتشاهد الوقائع اليومية للحياة البشرية تلمس أن بعض رموز التيار الديني أكثر الناس ولوغاً في الدماء ووقوعاً في الأعراض وابتلاعاً للأموال. والموجع في هذا أنه يرى نفسه على الحق، ويلتحف بجلباب من الأتباع يُسبّح بحمده ويُمجّد فعله ويُشيد ببطولاته وصولة وطولة خطاباته ومواعظه. ثمة تغافلٌ عن كونِ مبادئ حقوق الإنسان إرثاً تاريخياً عريقاً تناقلته أمم وحضارات عبر مفكريها وساستها ودعاة نهضتها، تجلى للعيان مع إعلان الثورة الفرنسية ١٧٨٩م، ليتطور الحال والمآل وتغدو تلك المبادئ قوانين مُلزمة للدول المنضوية تحت لواء الأمم المُتحدة. وعبر مخاضٍ طويل، اعتنى الفلاسفة والمفكرون بمفهوم حقوق الإنسان باعتباره ضمانة خاصة للفرد أمام سطوة المجموع، وخطاً أحمر في وجه تسلط حاكم أو حزب أو تيار على حصانة المجتمع المدني، ما يُفضي إلى انتهاك حقوق الفرد المُكرّم من خالقه بأصل الفطرة. أعود إلى ما جاء به الإسلام من أحكام وأخلاق تؤسس لصناعة المسلم المثقف السوي والإيجابي المُتبني شعار (الدين المُعاملة). حينها يقع الانسجام بين منهج حقوق الإنسان بنسخته المعاصرة وبين نصوص تمنع التجاوز والتطاول على الفرد وفق مزاجية أو عبثية من يرى نفسه مسؤولاً ورقيباً على الناس، إذ يعدُّ هذا

نوعاً من البغي والمغالطة، كونه منازعة للحاكم أو للدولة على الاختصاصات، وكفراً بما تواطأت عليه الأمم المتحضرة من مبادئ، خصوصاً حين تُراعي النظمُ ما هو شرعي من النصوص المعنية بحقوق الإنسان وما هو مواثيق معتمدة ومتفق عليها عند كل الأسوياء في الأرض. الإسلام يعلو ولا يُعلى عليه بحسن الاستنباط وحسن التوظيف لا بمراوغة المُسيّسين.

الاحتيال الثقافي

من أبرز سمات مجتمعنا اليوم سنّه شريعة الاحتيال باسم الدين والأعراف وباسم المقدسات والمدنسات. فالغايات تبرر الوسائل للجميع؛ وكل من له قدرة على التحايل كانت له صدارة المجالس ومهارة الحضور وكثرة الأتباع والمريدين المنتفعين بسم الله تعالى وببركة دينه وموروث أمة الإسلام. باتت تساورنا شكوك من فعل هؤلاء بأن موروثنا مليء بالحيَل والخداع؛ لذا عرف المجتمع الإسلامي الحيلة باعتبارها طريقاً خفية يُلجأ إليها للتوصل إلى غرض ممنوع فقهاً، لتكون معبراً لتحقيق منفعة ذاتية رغم صرامة وجسارة النصوص، ما يوفر مخرجاً من ضرر واقع أو محتمل. وبقدر ما نجح المحتالون فقهاً في تحقيق مقاصدهم ونيل مبتغاهم من الحياة الدنيا، يظلّ في نفس المحتال شيء من حرج خصوصاً حين ينال باحتياله حقاً لغيره ويمنع عن سواه ما كان مؤهلاً أو مقرراً له معتمدين على أثر (من له حيلة فليحْتَلْ). كأنما يسوغ للبشر العبث

بالنظام والإخلال بالمقدَّس تحت مظلة تشريع النصب والفهلوة وخفة الروح واليد وطلاقة اللسان. ولا غرابة في أن يرصد الناس صوراً من التحايل بمظاهر التدين لاستغفال السذّج والأبرياء الظانين ظن الخير في كل تدين شكلي يأسر اللبّ، ويأخذ بمجامع الأفئدة إلى الطمأنينة للقشر دون خبرة بالجوهر. وأحسب أن المثقفين ليسوا بدعاً من مجتمع شرعن الحيَل واخترع فنوناً من المسارات والممرات الموصلة لمكاسب آنية وأرباح دنيوية، فغدا المثقف المحتال صنو المتدين المحتال بجامع فقدان العفة والزهد في كليهما. وعوضاً عن تمسك المثقف بالمبادئ والقيم النابضة بحس الانتماء والتجرد من المصالح وتقديم الأمثلة الحيّة على الوعي سقط في بؤرة الحيلة فلم يعد يعنيه تطور المجتمع ولا رُقيّه ولا نماؤه، في ظل لهاثه وراء ضوء وتعلّقه بمشاركة ونيله منحة أو هبة أو تذكرة سفر يعبر بها من جهة إلى جهة، ليؤكد لمن حوله أنه شخصية محسوبة على النخبة التي تجر أذيال الخيلاء، ما نقض القاعدة الأصلية عند الناس فأضحى الهلامي متماسكاً، والهش صلباً، والنفعي وطنياً بامتياز كونه يُجيد مسح الجوخ والتسبيح بحمد القائمين على مظلة يحسبها الظمآن ماء، لتغدو الثقافة طريقاً من طرق الاحتيال عند البعض ممن وعى شروط الانضواء تحت عباءة المسترزقين والمنتفعين. لذا لم يتبلور مشروع الثقافة في بلادنا ولم يتجلَّ بوجهه المُشرق عدا ما يبرز بين حين وآخر من مشاريع فردية لأسماء فاعلة اشتغلت على نفسها بوعي وقدّمت ما يشفع لها كقيمة عند الآخر خارجياً لا محلياً. ولا أُبالغ إن

قلتُ إن الرموز الثقافية أوشكت على التلاشي. إن شخصية بحجم عبدالله عبدالجبار الزاهد في شيك بالملايين وضعه داخل كتاب حتى ترمّد نظراً لِما وعاه من خطورة قبول المبلغ، وتنافيه مع مبدئه الثقافي المتسق مع الريادة المتلازمة بالعفة والزهد في المال والجاه والعمل على التمسك بالسلوك الذي يرفع منزلة المثقف أمام شعب ومسؤول يعوّل عليه في المبادرة بالمشاريع الإصلاحية والأفكار البنّاءة. وأخشى أن يقتنع الغالب الأعم من عشاق الثقافة أن الاحتيال بالثقافة وعلى الثقافة ظاهرة صحية فيغدو الشذوذ قاعدة والتشوه جمالاً. ومع كل مناسبة ثقافية تتلبّسني قناعة أننا خرجنا من رحم ثانوية كثيرة الضوضاء زهيد الفعالية، كما يصف سعد الله ونوّس القائل أيضاً (نحن محكومون بالأمل).

ثقافة التشنّج تشنّج الثقافة

راجت في مجتمعنا العديد من الخطابات المؤصِّلة لـ(حدّة الطرح) مستغِلّة عواطف بعض أفراد تربو على تقديس الحكايات وتكفير العلم. لذا يتناقلون الخرافات والأساطير عبر التاريخ كما لو أنها جزء من التشريع، ما يفقدنا بشكل لافت كمّ الذوات العاقلة ووفرة اليد العاملة كون الإنتاج والاستهلاك محوراً لتقييم ثقافة ووعي أي مجتمع بشري في العالم. وربما يعود ما نشهده من تراشق اتهامي وتلاعب لفظي وإدعاءات تخوينية إلى التخبط المنهجي في الخطاب الوعظي المتشنج المُورّط. رُوي عن عديّ بن حاتم رضي الله عنه أنه قال: أتيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي عنقي صليب من ذهب فقال لي: «يا عديّ، اطرح هذا الوثن من عنقك»، فطرحته ثم انتهيت إليه وهو يقرأ ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ حتى فرغ منها، قلت له: إنا لسنا نعبدهم، فقال: أليس يحرِّمون ما أحل الله فتحرمونه، ويحلّون

ما حرم الله فتستحلّونه ؟ قال : قلت : بلى، قال : فتلك عبادتهم. ومن المعلوم أن تلاعب رجل دين ما بالنصوص يُفقد الدين خاصيته المقدسة، خصوصاً حين يجنح إلى تمرير فتاوى تُعطّل الحياة وتدمر الإنسان بالإنسان وتحتكم إلى العبث والفوضى وإفشال مشروع الإصلاح باعتبار أن الإصلاح أكبر عدو يتصدى للمسترزقين بعباءة التدين الشكلي. إنه الوحيد القادر على تحجيم نفوذهم وسدّ منافذ استرزاقهم، وتضييق مساحات تحركهم للاستحواذ على الوطن بشعارات زائفة واختزالية. ولعل أكثر الأسئلة إلحاحاً اليوم هو: ما سرّ تنامي هذه الموجات التشنجية وما محرّكها الفاعل؟ وأحسب أن كل عصر يمر فيه المسلمون بشيء من الانحطاط النفسي المرتبط بتردي الأفكار والسلوك والأوضاع المعيشية؟ يُشعل فضاء الخطابات والفتاوى الداعية للناس إلى عبودية متجددة تدعو إلى الانقياد والتسليم لقول واعظ وسلوك درب واحد، ومنع حق النظر والتدبر والتفكر. فاللاعبون من خلال البرمجات العصبية يُشعرون الكثير من الأبرياء أن الدين في خطر والعقيدة مستهدفة علماً بأن الدين الإسلامي مرّ بقرون مظلمة ولم ينل منه أي متربص؛ فالله خير حافظ وهو أرحم الراحمين. هؤلاء يُشخّصون العدو المتمثل في تيار ينادي بالوعي وتحرير العقل من الخرافة واعتماد العلم وسيلة معرفة توصلنا بالله وبخلقه، بهدف انشغال المجتمع ببعضه وتشاغله عن قضاياه الجوهرية. لعلي لا آتي بجديد حين أقول إن التشنج ظاهرة سلوكية مرفوضة ومنهج غوغائي نابع من الجهل وصادر عن التعالم

ومرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستهلاك. وأعني أن كل مواطن سعودي منتج بشكل يومي وشهري وسنوي لا يتورط في الجدل والمماحكة حول ما هو في عُرفنا بضاعة سيّدات الضحى على (دلة قشر ومكسرات). ومجتمعنا السعودي مجتمع مركب، والتركيب وجه من وجوه التعقيد، وإثارة العنف فيه موجب للعنة الله وملائكته والناس أجمعين.

الـمُقاومة بالتعليم وبالثقافة

هل نحن حضاريون؟ وهل الحضارية شرط مسبق، أم نتيجة تطور المجتمع وتكامل أداء أجهزته؟ وما أهم العناصر الفاعلة في تحقيق التحضّر؟ عندما نقرأ تاريخ واقع الأمم والمجتمعات السوية نستنتج أنه كلما قام التعليم والثقافة على أسس معرفية وموضوعية مراعية الأبعاد الأخلاقية والروحية والجمالية، تجلى الرُقي في حياة الناس وسلوكهم ومستوى وعيهم وجودة فاعلية رموزهم الفكرية والإدارية. وقلّما تجد في مجتمع قوِيَ تعليمُه وثقافتُه حضوراً هشاً أو تلاعب ضعفاء نفوس وقامعي الحريات. ومّما يؤسف له أن الحشو غدا سمة لتعليمنا وثقافتنا؛ فالتلقين والتقليدية أضعفا المخرجات، والقدرات المبرّزة التي نراها أو نسمعها في التعليم أو الثقافة مواهب وقدرات خاصة لا صناعة تعليمية وثقافية. إنه تردّي الأوضاع يرتبط ارتباطاً وثيقاً برداءة التعليم وردة الثقافة. ومن طبيعة كل جيل وصف زمنه بالأصعب والأكثر تعقيداً ورداءة، إلا أن الرداءة حالة طارئة

وليست طبيعة ملازمة. فالعربي طيلة تاريخه لحقتْ به لعنات تراكمية في حقب متوالية شوّهتْ ملامحه وحوّلته من شخصية فاعلة إلى شخصية شعاراتية حتى غدا العرب ظاهرة صوتية، والصوت ظاهرة عربية. إن الحديث عن التعليم وعن الثقافة إشكالية، وليس مشكلة، فالمشكلة لها حل ومتوفرة الجواب، بينما الإشكالية مورِّطة في فتح فضاء أسئلة دونما إجابات. وحديثي هنا ليس عن جهاز (وزارة) ولا عن مسؤول رأس الهرم (وزير)، ليقيني أن الوزير إنما هو أداة تنفيذية وليس مُشرّعاً ولا مقنن أنظمة. وما نراه أو نرصده من سلبيات لا يتحمّله بالدرجة الأولى المسؤول الحالي، باعتبار أن الموضوعية تستلزم استعادة منظومة من وزراء سابقين وأنظمة وقرارات منها ما ظل ضمن خانة الثوابت ومنها ما التهمته نيران المتغيرات. ومن العدل ألا أصف تعليمنا وثقافتنا في السعودية بالرداءة، إلا أن الموضوعية تؤكد أنهما لم يبلغا بعد درجة لافتة من الجودة، وهذا ما يوقع المجتمع في جدال مستمر بين فريقين، أحدهما يرى أن تدهور التعليم والثقافة انعكاس لتدهور المجتمع وفساد أخلاق الناس وتفكّك بنية القيم، فيما يرى الآخر أن ضعف التعليم وتردي مخرجاته وهشاشة الثقافة وشكلانيتها أسهما في تلاشي القيم وانفلات زمام المعايير الأخلاقية وتبيئة الفساد والمحسوبية حتى غدا البعض من رموزنا صالحاً لكل زمان ومكان. لعل أبرز ما أتوقف عنده ممّا آلمني أن التعليم والثقافة في السعودية أنتجا مفاهيم بائسة وخطيرة لدى البعض ما يُمكّن الإنسان من التطاول على أخيه الإنسان وعلى الأنظمة باسم العلم وباسم الثقافة.

معنى ذلك أن بناء الإنسان السوي بتعليمنا الحالي وثقافتنا المعاصرة متعذّر وصعب المنال. فالناس أشبه ما يكونون بالآلات المبرمجة والمتفاعلة مع أوامر ومعطيات مُبرمجِها، ما أضعف حسّنا الإنساني. لقد غدا الإنسان العدو الأخطر للإنسان وعلى الإنسانية.

من الحُبّ ما أحيا

توارثنا من أسلافنا أن من الحُبّ ما قتل، فتشكّل العشق في أذهاننا مادة سامة، ووباء فاتكاً يجب مكافحته وإنكاره. غدت المحبّة خطيئة لا تُغتفر، والمسيار والمسفار مسائل فيها نظر. حرّمنا ما يمكن ممارسته بثقة تحت ضوء الشمس، وتسللنا برغباتنا إلى ما وراء الكواليس لنمتعها بما أبحناه في الخفاء وجرّمناه في العلن. أثقلنا كاهل الحُب بالتهم، وأدرجناه قائمة الممنوعات، وصنّفنا المحبين في خانة المجرمين، فتباعدتِ الخُطى عن مسار المودة والوفاء. تجاهل منظرو الكراهية جمالية الحُب وآثاره في الكلمات وفي العلاقات، وبغّضوا النفوس من بعضها فاستولى الجفاء على المشاعر، واحتلت الأطماع على الأفئدة. الحُب لا نُبدع به فقط بل هو من يُبدع بنا لما له من قدرة نافذة إلى عمق الفؤاد لسبر مكامن سرّ عظمة الإنسان. الحُب منهج مُروّض وكائن جامح لا يُذعن لمبتذل ولا يُداهن متسلِّطاً. هو يقين وشكّ، وثقة وارتياب، وسيد

مالك لا مملوك. أهملناه حيناً من الدهر، ولم ندرِ أن مساحة العاطفة في داخل النفس البشرية إن لم يملأْها الحُب ستمتلئ بالكراهية والبغضاء والحسد والحقد والنفاق وازدواج الشخصية، ما جعل البغض يتمدد في دواخلنا ليفضي إلى تعفن الفطرة السوية واختلال البنية النقية، بينما المحبة «تُفلْتِر» كل دخيل إلى الذات ممّا يتنافى مع نقاء الإنسانية. هل تتصورون أن عصراً أو مصراً خلا في يوم من (حُب)؟ ويمكن أن يتساءل البعض عن أي حُب نتحدث في ظل إلتباسات مصطلحات الهوى والنزوة والشهوة والمصالح مع هذه الكلمة المقدسة؟ الحب شريعة الله وفي القرآن الكريم تأصيل ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾. هو ضرورة لعلاج أمراض النفس ووسيلة من وسائل القضاء على الخلافات والإشكالات الاجتماعية. الأديان لا تُنكره، والشرائع لا تمنعه كون القلوب بيد ربنا عز وجل. والمحبة عند الفقهاء أنواع، أفضلها محبة المتحابين في الله، ومحبة القرابة ، والألفة والاشتراك في المطالب، والتصاحب والمعرفة، والمعروف يضعه المرء عند أخيه، ومنه الطمع في جاه المحبوب و بلوغ اللذة وقضاء الوطر. كل هذه الأنواع تتغير بتغيُّر أسبابها إلا محبة العشق الصحيح فهي التي لا فناء لها إلا بالموت كما يرى ابن حزم. الحُب دوحة المتعبين وشعار الوطنيين المخلصين وظلال الوطن المعتدل. إنه يمكّن صوت المواطن الحفيّ بوطنه من الوصول إلى المسؤول بطمأنينة، فيتلقّاه الحاكم دون تأويل بطانة ولا (دهفلة) بطالين. قلّما ندم محب على حبه، وكم يندم الكاره

على كراهية. هذا عند الأسوياء. ختاماً لا عزاء لمشوّه، فبالحُب وحده يمكن أن يحيا الإنسان ويرفع رأسه.

شُركاءُ مُتشاكسون

قلّما نجحتْ التقليدية المُتزمتة في النهوض بأُمة، أو تبنتْ إصلاح مجتمع ليكون فاعلاً في دُنياه بما يُرضي الله، ذلك أن أُسّ المنهج التقليدي يقوم على تكريس التخلّف والنكوص وتنمية الفقر والعوز معرفياً ومادياً لتتحقق للفكر أرضية خصبة للحضور وتنامي الأتباع من الطبقات الكادحة ودون المتوسطة كونهم وقود معارك المواجهة تحت مظلة المنظّرين المغرمين بأساطير مُختلقة. ربما طغت بصمة هذه الفئة على مجمل السياق التاريخي للأمة العربية حتى غدت ومضات الإصلاح نشازاً مقابل هذا التراكم المؤصَّل بنصوص دينية ظنيّتها أكبر من قطعيتها، ومتغيرات مضامينها أوسع من حجر عقول تاليها على الناس باعتبارها دين الله.

وبالتأمل في برامج ومشاريع النهضة أو النهوض في حقب معاصرة أو حديثة عهد ليست موغلة في القدم، نجدُ نبرة خطاب الهوية والخصوصية تتعالى، ما يستثير السواد الأعظم

من الأبرياء قلقاً على ما توارثوه مما يرونه عقيدة. ويحتدّ أفراد المجتمع البسطاء في مشاعرهم تجاه من يصفهم رموزُ التقليدية المتزمتة بالتغريبيين والمحدثين المناوئين لله والمحادّين لرسوله، لتغدو تلك الثيمة قميص عثمان الذي تتحقق من خلاله مكاسب تركيع الناس للفهوم المتكلِّسة، واستدرار المزيد من المال والجاه والسلطة في ظل تشويش المفهومات، الأمر الذي يُدمر حس الأمل في حياة مريحة وآمنة بعيداً عن مراتع الذل والتسول في منظومةٍ مكاسبُها مرتبطة بديمومة خطابها العنيف والصاخب والمشاكس والموحي بشراكةٍ ما تنفصل وتتصل بقدر رضا طرف عن طرف أو غضبه عليه.

إن من جناية التراث على أصحابه توريطهم في تكرار الأخطاء، والوقوع في براثن الغلط التاريخي. فنحن منذ زمن الفتنة في عهد الخلافة الراشدة نرصد حس الضغينة المصطنع من الشركاء المشاكسين، ما أدخل صحابة رسول الله عليه السلام في صراع محموم بلغ حد التجالد بالسيوف. وبنظرة فاحصة، نجد أن دولة بني أمية انتهت على بساط مشاكسة الشركاء وكذا هو الحال مع الدولة العباسية؛ وعلى المنوال نفسه قضت الخلافة العثمانية.

الشخصية المدنية

يُعرّف علماء الاجتماع الفرد المستقل عن انتماءاته الضيقة (أُسرية، أو عشائرية، أو قبلية، أو طائفية)، والمنتمي إلى المجتمع بفاعلية بـ(الشخصية المدنية). منذ عقدين ونحن نُردد بوعي أو من دونه مصطلحَ المجتمع المدني، علماً بأننا لم ننجح في تحقيق هذا المفهوم حتى هذه اللحظة. وربما نُمضي عقدين أو ثلاثة من الحوار حول المصطلح وتأصيل مفاهيمه ومدى انسجاميّته مع نصوص الشرع وتجاوزيّته لبؤر الخلاف الساخنة حول المستوردات الحضارية. ولا ريب في أن مصطلح (مجتمع مدني) سيّئ السمعة في الأوساط النخبوية العبثية التي لا تؤمن بقيم العدل والحرية والمساواة، وتخشى الأفكار النابعة من وعي المجتمع، ليقينها أن السلطة الشعبية تحدّ من جشع النخب، وتحجّم الطبقية المتفاوتة، وتؤصل مفهوم سلطة القانون لا مزاجية الأفراد أو التيارات أو الأفكار طارفها وتليدها.

ومهما بلغ افتتاننا بالمنجز الإنساني في تحقيق مدنية الدولة، إلا أنه ينبغي عدم الإسراف في التفاؤل بتحقق التطلعات بين غمضة عين وانتباهها. فأوروبا التي أنجزت أمثل النماذج المدنية في تاريخ البشرية انتظرت ما يقارب ثلاثة قرون حتى يخرج المجتمع من قمقم الظلام إلى فضاء النور. فبشائر النواة الأولى جاءت مع أُطروحات الفلاسفة والمفكرين منذ القرن الرابع عشر الميلادي، في حين لم تنضج الثمار وتؤتي أُكلها إلا في مطلع القرن الثامن عشر حين أمكن إلغاء سلطة البابوية وفضح الكهنوتية المسلّطة على رقاب الشعوب باسم الدين.

ولعل المفكّر رفاعة الطهطاوي، منذ قرنين، من أوائل المبشرين العرب بالدولة المدنية في ظل بنية مؤسسية متينة وقانونية تفرض على الناس احترام النظام وتمنع التطاول على الدماء والأموال والحريات تحت أي ذريعة، مؤملاً أن ينتقل العرب إلى التحضر من خلال تمرير الرؤى والمفاهيم الحديثة لدولة القانون والمؤسسات. غير أن دعوته في ذلك العصر من تاريخ مصر جوبِهت بالتنديد ووصِفت بالتغريب وصدرت الفتاوى المجرّمة والآراء المحرّمة لتنزوي فكرته خجلة من تعامي مَنْ يدعّون أنهم ذوو البصائر عن تجربة كانت قابلة للتطبيق ولو مرحلياً لتساهم في إخراج العباد من غيهب الضبابية إلى مرحلة إجلاء الحقيقة وكسر الرتابة وخلق مسارات التطور والتحضر. لكن أن حظوظ العرب البائسة غالباً تدفعهم إلى مواجهة كل محدث كونه بدعة وضلالة متعارضاً مع القيم السائدة والأعراف المقدسة؛ ما يحيل أحلام فريق إلى كوابيس على أيدي فريق آخر، لتولد مشاريعهم

مشوهة وناقصة النمو. هذا الواقع يمكن أن يُزهّد عامةً الناس وخاصتهم في البرامج والأفكار الخلّاقة بزعم أن إثمهما أكبر من نفعهما.

وأزعم أن بلادنا قادرة على تجاوز أخطاء التطبيقات العجلى لمفهوم دولة المؤسسات، من خلال التدرج الواعي في تنمية أجهزة وأنشطة المجتمع المدني، والسماح بالنقابات المهنية وتمكينها من استقلاليتها مالياً وإدارياً، علماً بأن أزمة أي مستقلّ فرداً كان أم مؤسسة تتمثل في الموارد المالية الخاضعة غالباً لقانون قراقوش (رزقك أم عقلك).

الشخصية السعودية

تحدّث كُتّاب كثر عن الشخصية البشرية بمقاربات عدة، منها المرتبط بالآلية الاجتماعية وتأثيرها على الوعي، ومنها المنطلق من نظرة نفسية وتربوية تؤطّر خصائص النفس البشرية عبر معطيات الجينات الوراثية والمكتسبات الأسرية والمدرسية والدينية، وما يلحق بها من تأثيرات سوسيولوجية تتبناها القوى المؤثرة الصانعة للمتغيرات. ومن خلال رصد واقعنا الاجتماعي المحلي أرى أن الشخصية السعودية إشكالية كونها تنتمي إلى هويات متعددة أرجو ألا تكون قاتلة كما كتب أمين معلوف فالانتماء الديني حاضر في الشخص إضافة إلى عروبيته، وعولميته كونه استجاب لمعطيات العصر، وانفتح على غيره، وتواصل مع المختلف والمغاير، وتأثر وأثر وقبل ورفض، ما أنساه في بعض الأحايين أنه من قبل ومن بعد كائن إنساني حي. إن نسيان أو تناسي هذا البعد المهم يُضعف جانباً هاماً في الشخصية يتمثل في البناء الأخلاقي ومقدرة الفرد على تحجيم

حيوانيّته والسيطرة على انفعالاته؛ وهذا لا يتأتى بيسر في الشخصيات العاطفية. ولعل قارئ شخصيات الحمقى والباطشين يلمس أن محركها الأساس هو العاطفة: فهي سريعة الحب وسريعة الكراهية، ويمكن في زمن قياسي أن تنتقل من ضفة إلى أخرى دون إعمال للمعايير العقلية أو الموضوعية. يعرض حالتنا على غيرنا ممن نتعاطى معهم خارج الحدود نجدهم يتوقفون أمام تناقضنا: فبعضنا شخصية الأقنعة الموجِّهة أو الوجوه الأقنعة أكثر مما هو شخصية الوجه الواحد. وأزعم أن البناء النفسي والاجتماعي والروافد التاريخية خلخلت ثقة الفرد بنفسه وأحيت فيه باعث القلق وعدم الاستقرار؛ ما عسّر على بعضنا فكرة تبني القيم والمبادئ التي يحيا الإنسان السوي بها ويراها قيمة معنوية لا قيمة له دونها. وربما لفتني وغيري إدعاء بعض المثقفين والمثقفات أنهم مستقلون في آرائهم ومواقفهم. وفي هذا فتيات كبير على الواقع. فالاستقلالية تعنى الرأي الحرّ الصادر عن ذات لا ضغوط عليها. ونحن هنا أمام تيارات تتصارع لمصلحة غيرها وتتعارك بعيداً عن مطلب الحقيقة؛ فيسارع الناس إلى الانقسام إلى فسطاطين أحدهما يرى أنه يمثل الحق والآخر في نظره صاحب باطل، علماً بأن مدعي الحق غير مصيب كونه عاجزاً عن تفعيل عقله ومُغلّباً العاطفة، وقاصراً عن صنع مسافة بينه وبين ما سيحكم عليه، ناهيك عن قدرته على فلسفة الأشياء والتعاطي مع بعدها الإنساني. لذا قلّما نجد بيننا متبنياً لرأي حرّ، وأقل منه من يتجاوز فردانيته ويحضر بحسّ اجتماعي منسجم مع معطيات

المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ. ليس عيباً أن نعترف بأننا صدى لعدد من الاكراهات، أوّلها الإكراه المعيشي. فلقمة العيش مقدّسة، وفي سبيلها يصلّي البعض ويصوم.

الآخر بوصفه أنثى

الجهل بالغير مدعاة صعوبة فهمه، ولا يمكن إلغاء وجوده إلا في الأوهام والأحكام المسبقة. وبسؤال أنفسنا: هل أراد الله هذا الكوكب الأرضي شريحة واحدة تتولى أمره بمفردها وتصوغ نماذج ومشاريع حياته؟ سنخرج باحتمالات عدة. فالأرض للإنسان، والإنسان ذكر وأنثى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ﴾، ليتفرع من هذين الأصلين شعوب وقبائل بملل ونحل شتى كل منها يرى ما عداه آخرَ. وتتجلى أهمية الآخر في حياة الإنسان باعتباره المقابل إزاء ردود أفعالنا المنبعثة من نجاحاتنا أو إخفاقنا، وصحتنا أو مرضنا، وسعادتنا أو تعاستنا. ويربط علماء النفس والاجتماع بين ما يعيشه فرد أو جماعة من فشل وتخلف وبين صناعتهم للأعداء وافتعال الخصومة معهم ليكونوا مشاجب لتبرير كل قصور ونكوص في الفكر والسلوك والتنمية. بتأمل واقعنا البشري سنرى بوضوح أن معظم المتأزمين مع الآخر وقضاياه وحضوره يعانون في الغالب حالة

فشلٍ ما في السلوك أو العاطفة أو المنجز، ما يصعّد من حدة الاحتكاكات واختلال العلاقات وبروز التمايز الشيطاني ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾.

ويتلازم معيار تحضّر المجتمعات عبر التاريخ في ذهني باحترامها للمرأة، والإيمان بفاعليتها في واقع الحياة، بل تلازم التقاطعات القيمية والأخلاقية بين الجنسين دون اختباء وراء سوء الظنون التي يصعب فكّ مغاليقها واختراق تعقيداتها. ولم أستسغ استصغار البعض أو احتقار أو تجريم هذا المخلوق (الإنساني) الكريم من خلال فهم مغلوط لنص مقدّس، أو عبر اجتهاد مرجوح صادر عن ذاكرة متأزمة، لتغدو كل خطيئة عند بعضنا نتاج حبكة من (سيدة خطيئة أولى). ويبدو كل حرمان لها أو انتقاص لحقها (مشرعناً) كونه تكفيرَ بنات كل عصر عمّا يظنه البعض جرم أولى الأمهات. وليس من البساطة بمكان تفكيك هذه المعتقدات المترسّخة بجلافة عبر قرون كان المجتمع الذكوري مضرب مثل في التردي والانحلال والضعف، ما ألهمه أن يحيل كل أزماته على شريكه وآخره (الأنثى) متخلياً عن كل ضابط إنساني في تقييم الخلل وموْضَعة أسبابه والتحاكم إلى منطق الأشياء، دون إقحام لما يظنه البعض عدالة السماء.

و لا أُبالغ إن قلتُ إن القرويين والبدو طيلة أعوام خلت، كانوا أكثر الناس إدراكاً لمفهوم شراكة الأنثى للذكر، إذ كانت سيدة الإنتاجية الحيوية الفاعلة حتى في مهام اعتاد الذكر القيام بها:

مزرعةً ومرعى، وعمل منزل، وتسويق بضائع واستقبال ضيف، وتجهيز وليمة، وسرد حكاية، وابتداع شعر، ومسامرة أهل وجماعة. لا أجد تبريراً منطقياً لتحول هذه البيئات إلى مناوءة حواء وعزلها وتعويرها وافتعال الخصومات معها تحت مظلة عفافها تجاهلاً لكل السياقات والأنساق الطبيعية السوية، سوى إخفاقات آدم، لتظل العلامة الفارقة لصحة علاقة الرجل بالمرأة عندي (كن سوياً ترَ سواك سوياً).

الـمواطَنة الـمهدورة

يرى روسو في **العقد الاجتماعي** أنه متى ما حلّ صوت الواجب محل الرغبة الجسدية، والحق محل الشهية، انتقل الإنسان من حال طبيعية إلى حال مدنية، فيحل العدل منه محل الوهم الفطري، والأدبية محل العبثية. ويمكن لكل منا أن يردد أنه ابن هذه الأرض، جغرافيا وتاريخاً وولاء؛ وهذا حق مشروع لا تجوز المزايدة فيه وعليه، إلا أنه لن ينطبق عليه مصطلح (مواطن) وأعني به هنا المنتمي النافع. فليس ضرورياً أن تنطبق نظرية المواطنة بمفهومها الاصطلاحي عند المفكرين وعلماء الاجتماع على واقعنا السعودي بمجموعه. فالمواطنة ذاكرة جماعية لها حضورها ومنجزها ومطالبها، والمواطنون معنيون بوعي المفهوم كونه جوهر الهوية الوطنية القائمة على عقد اجتماعي يؤلف بين (حاكم وشعب وجغرافيا) وفق منظومة حقوق وواجبات. لا خلاف على أن مثالية الفكرة تعسِّر ممارستها، إذ المجتمع المحلي بما قام عليه من أبوية، وما

ترسّخ في وعيه من قبلية أو (تَقَبْيُل) مدعاة للتردد عن دخول المدنية وتبني مشروع الدولة الحديثة، القائم على واجبات وحقوق، مواطنين لا رعايا. وبما أن فكرة دولة المؤسسات لم تتبلور سيظل الخلاف قائماً على بُعدَي المواطنة (الرمزي، الواقعي). فالبعض منا ترمّز فذابت هويته ومواطنته في حضن العولمة المؤصِّل للنفعية، والمذيب للحدود والحواجز لتغدو البشرية جماعات في منازل افتراضية إلا أن لكل منهم امتيازاته ومكتسباته وعليه تبعات وضريبة هويته الأولى على أرض الواقع؛ فيما البعض الآخر تمسك بتراثه ومأثوراته فتسبب في هدر حقوقه والإخلال بواجباته ليكون معوّقاً لكل مشاريع النماء والانتماء وليتحول إلى جانٍ وضحية في الوقت ذاته، إذ إن إدراك الإنسان لحقوقه ووعيه ومطالبته بها بالطرق القانونية ينشّط قواه لأداء واجباته ويرفع درجته في سّلم الإنسانية الكاملة. وكم دولة أهملت حقوق مواطنيها تحت ذريعة (ليس هناك من يستحق) أو (لم يطالب أحد). لذا تجلت نماذج للإنسان المقهور والمهدور القدرات والحقوق. إن السلطات تتحول إلى تسلط في ظل غياب أو تغييب بناء مؤسساتي يحقق مفهوم الشراكة الوطنية تحت ظل منظومة الحقوق والواجبات. ولعل قدرات سكان المدن الحضرية أكبر على تفعيل مواطنتهم بأخذ ما لهم من حقوق وأداء ما عليهم من واجبات، بينما بعض الأطراف أسرى التبعية في معظم أحوالهم؛ فمبادراتهم الوطنية في غالبها خجولة ويعتريها وجل ومواربة وتأمين خطوط الرجعة كون ثقافة الحقوق مغيّبة في بيئة ما زالت تؤمن أن للجدران

آذاناً. وما يُثير الانتباه اليوم أعداد السعوديين المهرولين باتجاه بلدان أُخرى تمنحهم الجنسية والمرتَّبات المجزية والحقوق المدنية لهم ولأسرهم. فهل نلوم المهاجرين أم نُعيد قراءة واقعنا ونضع النقاط على الحروف؟

حرية التفكير والتعبير

ما من شك في أن تَحَقُّق الحرية في حياة كل منا خاضع للنسبية، احتكاماً إلى معطيات سلطوية واقتصادية واجتماعية ترتبط بحقب زمنية، وحيّزات مكانية. إلا أن قراءة المستقبل من خلال تعقيدات الحاضر، وربطها بتراكمات الماضي تظل نافذة الحرية الكبرى المشرعة لتأمل العقل دون رقيب، ليعمّق رؤيته للحياة والأحياء، ويستنتج مما يرى الأفكار الناضجة التي توسّع فضاء حريته تضيّق موانعها. فحرية التفكير من أكبر العوامل المساعدة على إنارة انفعالاتنا الداخلية، وشدّنا إلى بؤر الأسئلة الساخنة، والخروج من دوائر الاطمئنان الوهمي. فالخالق العظيم لم يولِّ أحداً من خلقه الفضائل والمزايا التي اصطفاها للإنسان، وعلى رأسها نعمة العقل التي هي سبب كل شقاء مُحبب. فالعقل أداة تفكير وتدبر بنصوص الشرع الداعية إلى إعماله والتطلع إلى كل ممكن حتى (اللامفكر فيه). فالإله مدرَك عقلي، والكون من حولنا مليء بإجابات لم ننجح في

سكّ أسئلتها. العقل عند أبي حامد الغزالي رسول الإنسان من نفسه، ووحيه من ذاته. لم يُحرَم عصر اتسعت فيه حرية التفكير من الرقي والتمدن، في حين تدهورت أمم حين مورس التسلط على الفكر والتشنيع على المفكرين، والإلزام بالقول الواحد، والمذهب السائد، ليتجلى مع كل استبعاد لحرية التفكير استعبادٌ العقل، وإذلال الإنسان. ولم يبالغ المفكرون العرب حين أرجعوا أزمتنا الاجتماعية في بعض الدول إلى تأزم الفكرة وتعصّب القائمين عليها والقيّمين بها، ما خنق مسارب إعمال العقل، وحدّ من مشاريع رسم مسارات إصلاح، وسدّ فلجان خطوط الإنتاج المعرفي والثقافي، المعوّل عليها في إنقاذ البلاد والعباد من التناقضات غير المنطقية المحشّدة للحيرة واليأس والكفر بأوطان أهدرت كرامة مواطنيها ونالت من جوهر مقوماتهم، كونها قيادات عاجزة عن تحقيق حياة كريمة، وفاقدة القدرة على الاحتكام لمنطق التاريخ وسيرورة الحياة. وبما أن الإنسان كائن مستقبلي فمن الطبيعي أن يفكّر بحريّة وأن يتحرر تفكيره دون توجس أو ارتياب. حين وجد بعض الصحابة في أنفسهم أسئلة لها علاقة بخالق الكون لم يعتب الرسول عليه السلام ولم يُعنّف، وإنما قال «ذلك محض الإيمان، قولوا آمنّا بالله وحده». إلا أن الإشكال يأتي لاحقاً حين نتطلع إلى حرية تعبير عن كل ما فكّرنا فيه. ومع كل رغبة تحدّثني بها نفسي عن قول ما يجول بخاطري أجدني أستعيد قوله عليه السلام (لا تتمنوا لقاء العدو واسألوا الله العافية). فالحصافة ليست في خلق حالة عداء مع الآخر ولا استفزازه بتهوين وتسخيف ما هو

عليه مهما كانت تقليديته ومجافاته للمنطقية. فمساحة التعبير عند كل العقلاء تتقلص أمام مساحة التفكير. فيمكنك أن تفكر كما تشاء لكنك لن تتمكن من قول كل ما يُعلم، إلا إذا أتقنت كيفية القول.

الحرية المُحتلّة

بقدر ما نتغنى بالحرية ونتطلع إليها ونجتهد في ممارسة بعض تجلياتها، ليشهد لنا الآخر بالتحضر، سوف نأنف منها حين تتحول درعاً يحتمي به الآخر من تسلطنا وتطاول تعسفنا في اتخاذ القرار نيابة عنه. فبعضنا ينوب عن زوجة وبنت وابن في قضايا واختيارات تتعلق بذواتهم ملغياً كل معاني بشريتهم واستقلاليتهم وحريتهم في التعبير عن شأن خاص بهم.

و لعل مصطلح الحرية من أكثر المصطلحات تعرضاً لظلام اليمين، وظلم اليسار، عبر تاريخه الممتد بامتداد عمر الإنسان على هذه الأرض، . كيف لا والتنظيرات من التيارين تنتهك حرمة هذه القيمة المقدسة من كل الشرائع، وتستنفد حماسة حناجر أتباعهما منافحين وذائدين عن مفردة بريئة يجرّها كل تيار في زاويته (ليشرْعِن) لها وفق مقاييسه، ويُلبسها عباءته، ويُجهد مهاراته في سبيل تسويقها دون توقف لاستعادة توازن، أو إعادة النظر في مفهومها ومرادها، وعلاقتها بكرامة الإنسان. فهل

الحرية بهذا المستوى من الوضاعة لتستهين أطيافنا الثقافية وتياراتنا بأسمى وأجلّ معانيها؟ أنا حُرّ أو هي حُرّة، مفردة تلوكها ألسن، لكن من هو الواعي منا بما تعنيه؟ فَ**الموسوعة العالمية** تُعرّف الحرية بأنها تمكين الفرد دون أي جبر أو ضغط خارجي من اتخاذ قرار أو تحديد خيار من عدة إمكانيات موجودة. وتعريفات معظم المؤلفات عن الحرية تنطلق من رؤية مؤدلَجة تهدف إلى تبرير أو تمرير موقف أو أجندة، فهل تحرَّر معنى مصطلح الحرية في أذهاننا حتى نكون على مستوى المفردة حين نرددها؟ وهل بلغنا مستوى من الوعي يؤهلنا للتفريق بين الحرية وبين الانفلات والعبث؟ وهل الحرية فطرية أم مكتسبة؟ وما العلاقة بين الحرية وبين المسؤولية؟ فبعضنا يظن أن غياب القيود والإكراهات حرية؛ وبعضنا يرى أن الحرية في فعل وقول كل ما نريد دون ضوابط؛ والبعض الآخر يرى الحرية في تطاول على مقدَّس، أو التظاهر ضد النظام. ولعل كل هذا يندرج تحت مفهوم الاختزال السيئ النوايا تحت مظلة البراءة والمطالبة بالحق الفطري والمكتسب. ومن حقنا أن نتساءل عن مساحة الحرية الفعلية في حياتنا، وهل عندما خلقنا الله وأرسل لنا الرسل وأنزل علينا الكتب أرادنا أن نمارس حرياتنا بإطلاق دون وضع اعتبار لسلطات (النص، والدولة، والعقل، والأعراف، والمجتمع، وقوانين الطبيعة إن كان لها قانون، والأسرة)؟

ربما حاولتُ تبني منهج تلفيقي مع نفسي يمكِّنها من تحقيق نسبة معقولة من الحرية مع إتاحة مساحة لكل محيط بي ليمارس

حريته، وما زلت أجاهد في ترويض نفسي على ذلك، مؤملاً ألاّ أجنح لادعاء الجنون يوماً ما شأن مَنْ أجحفتِ الأيام في حقهم، فاعتصموا بحبل (الغزلة) ليمكنهم أن يقولوا ما يشاؤون أمام منتهكي الحريات من المستبدين والمتملقين. وحتى يتحرّر هذا المصطلح المظلوم سأظل أتساءل: يا ربُّ عن أي حرية يتحدثون؟

خطاب الله وخطابات الكراهية

قلّما يستوقفك من سيرة المسلمين ومسيرة التاريخ مشهد مبهج ينضح بروح الأخوة والتسامح، فتاريخنا كله محنة، وأيامنا كلها كربلاء كما قال الراحل الكبير نزار قباني. فالحالة العدائية المتأصلة في العرق العربي (وأحياناً على بكر أخينا/ إذا ما لم نجد إلا أخانا) لم يجتثّها الإسلام من نفوس الأتباع كما يظهر. وأخال أن كلاً منا يمارس العدوانية ذاتها بآليات متقدمة ومتطورة بتطور روح العصر. لذا ما أسهل ما نكره، وما أصعب أن نُحب. فعقيدة الكراهية مقدَّمة عند البعض باعتبار أن للكراهية ما يبررها خلافاً للحب الذي لا نعرف لماذا ولا متى يأتي.

وبالعودة إلى نصوص القرآن الكريم لن نجد مفردة (الكراهية) حاضرة بمعناها الشائع بيننا اليوم. فمن أين أتى هذا الزخم من نفور المسلم من أخوة الإسلام والعروبة والوطن والإنسانية، طالما أن القرآن لم يربِّهم على ذلك؟ ومن هذا العرّاب التاريخي الذي نجح في غرس بذور الكره والحقد والتصنيف؟

ألا توجد عقول توقف سيل الزيف الذي يتحدث به فريق منا كأنه ضَمِن الجنة؟! وكأن من عداه حطب جهنم هم لها واردون؛ بل إن البعض من مروّجي حس ونفس الكره بيننا يوهمون السامع أن مفاتيح الجنان بأيديهم وأنه لن يدخلها إلا من كان بمواصفاتهم وعلى مقاسات زعمهم، وهذا وأَيْم الله منتهى الجرأة على الله والتطاول على خلقه بسمه تعالى.

ويحلم المسلم الذي سَلِم الناسَ من لسانه ويده، بيوم تنتهي فيه بوادر وملامح الشحناء بين عموم المسلمين، وبين خاصتهم في بلد واحد هو بلدنا السعودي، وتنتفي فيه موجة تلمُّس المعايب والمثالب وترصد النقص في التعبد أو السلوك. ما هي القواسم المشتركة بين مسلم ومسلم، بين مواطن ومواطن؟ إذ إني راجعتُ أكثر من مرة نصوص القرآن الكريم الصريحة، وأحاديث السنة النبوية الصحيحة، فوجدتها تقوم في مجملها على الحُب والتآلف وتعزيز أواصر القربى بين المسلمين. يكفي أن نتوقف مخبتين أمام حديث (الخلق عيال الله، أحبهم إليه أنفعهم لعياله). لقد أصغيتُ للخطابات الصادرة عن بعض مساجدنا وبعض حسينياتنا وبعض خلواتنا وبعض مجالسنا، فعجبتُ من حالة الشحن النفسي والتكثيف الوجداني للوجع من تراكمات التاريخ وتفضيلات الجغرافيا، ما يُشعرنا بأننا نتبنى التعبئة الطائفية ضد بعضنا، ولا أعلم من أين وفدت هذه الخطابات الساخنة المشتتة لمشاعرنا والمجزئة للحمتنا والمشطّرة لتوجهاتنا والكافرة بوحدتنا الوطنية.

مثاليّة المثقّف

أستعيد ـ بإعجاب ـ مقولة ذلك العالم الحكيم لتلاميذه «خذوا من علمي ودعكم من عملي؛ فإن علمي للناس وعملي لنفسي». وهذا تأصيل مأثور لما ينبغي وعيه من الحد الفاصل بين الذاتي والموضوعي في نظرتنا وتقييمنا للآخر. إن المثقف الذي أعرّفه بأنه من حاز نصيباً من معرفة ووعي يؤهلانه للتمايز عن غيره والاستقلال برأيه، عرضة للنقد الجارح من جماهير تقليدية ترتكن دوماً لمشاعر ملجئية تدفعها لمطالبة المثقف بالمثالية، وتحمل تبعات المجتمع وأخطائه، بدءاً من ساسته وانتهاء بطبقته الكادحة. كأنما هذا الموصف بثقله المعرفي مخلّص بيده حلول المعضلات ومخارج الأزمات، علماً بأن المثقف قد يكون جزءاً من الأزمة؛ وهذا قدره كونه يثير التساؤلات، ويعيد طرح الإشكالات، إلا أنه لن يكون كلَّ الحل بقدر ما هو جزء من الحل، بفتح نوافذ أجدّ وأحدث، وإيجاد مساحة أوسع

للحوار، دون أن نطلب منه تخليصنا بالكامل من أزمة ما.

ومن باب ربط الأشياء ببعضها، أعادني هذا العنوان إلى قوله تعالى ﴿وَقَالُوا۟ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا﴾ [الفرقان ٧]. فالنظرة التقليدية للنبي عليه الصلاة والسلام حادت بهؤلاء عن المعيار الموضوعي، وتعسفوا في تصورهم لمثالية الرسول، محاولين إخراجه عن سياقه البشري الذي جاء في الآية (٩٣) من سورة الإسراء ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّى هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾. والمشابَهة التي أردتُها هنا تتمثل في تأكيد بشرية الإنسان، حتى الأنبياء عليهم السلام.

وعليه، فمن ينمّط المثقف أو المفكر أو النخب المعرفية بنمط غير بشري، أو يطالبهم بتبني صورة مثالية، فهو متجنٍّ على الحقائق المؤصلة، ومحايد عن المعايير الموضوعية. فالمثقف بشر يلحق به من القصور والضعف والتجاوزات ما يلحق بغيره، ويقع منه من التصرفات ما يقع من رجل الشارع المحدود المعرفة. فالثقافة حالة اكتسابية نظرية، والتحضّر في التعبير والفكر والسلوك صورة عملية لما اكتنزته ذات واعية من ثقافة، فانعكس عملياً في حركاتها وسكناتها ومواقفها وتعبيراتها، ما يعني أن كل متحضر هو مثقف، وليس كل مثقف متحضراً بالطبع.

إن المثقف كائن حيّ له من المشاعر والاحتياجات ما للإنسان

العادي، فسلوكياته الشخصية حكر عليه، أما نتاجه ومعارفه، وثمرة تجاربه البحثية، فنحن أحوج ما نكون لما ينفعنا منها؛ كونها تحرّك الراكد وتزعزع التقليدي وترحّل الهشّ. فالحكمة ضالتنا، ننشدها في كل مظانها، حتى لو صدرت عن الشيطان. وفي حديث أبي هريرة مع الشيطان شاهدٌ - مع تحفظي على سند الحديث ـ حين علّمه كلمات استفاد منها، فقال الرسول عليه السلام «صدقك وهو كذوب».

إن النهر العذب يحمل في طريقه إلى البحر ما خف وما ثقل، دون فرز ولا تدقيق. ولكل قاصد نصيب؛ والمثقف ليس بالضرورة أن يكون ملاكاً، بل الضروري ألا يغدو شيطاناً.

الفردُ والجماعة

ترتكز حياة المجتمعات على مقومات ومعطيات تُساهم في تجاوز الصعاب ومقاومة وقهر التحديات والقبول بالأدوار الصعبة، ولعلّي عشتُ وعايشتُ في يوميات القرية مفهوم التطابق بين ما يؤمن به الناس وما يُطبقونه. فالمنظومة القروية منظومة عمل وإنتاج. ولا أُبالغ إن قلتُ أن لأهل القرى لغة ثالثة غير لغة الديني والسياسي، هي لغة التخاطب النفعي بين الجميع واحترام البناء الاجتماعي لكل فرد وعائلة في سبيل تحقيق مردود اقتصادي يؤمّن للبعض الحد الأدنى من معيشة كريمة. وأزعم أن مجتمع القرى سبق إلى المدنيّة بحكم أنه لم يكن يضع في معايير التقييم للناس جودة تدينهم ولا نقاء أصلهم وسلالتهم ولا نوع جنسهم، قدر ما يراعي ما يُتقنون من مهارة وما يُجيدون من حرفة وما يخدمون به مصلحة الكل (زراعة وحصاداً وبناء وتجارة ورعياً). ولم تكن المرأة مُغيَّبة ولا مستبعَدة من المشهد بل هي فاعل رئيس، إذ إن النظرة

المجتمعية للسيدات والآنسات في ظل ثقافة الانتاج لم تكن نظرة غريزية بحتة أو صرفة، مع العلم أن الغريزة مكوِّن من مكونات الجسد الطبيعي إلا أن حضور الروح وبروز العطاء وأصالة العلاقة الإنسانية وضعتْ حدوداً بين ما يمكن وما يستحيل، وأسستْ لثقافة العيب ببعدها الحضاري المتمثل في احترام المرأة كإنسان. من اليوميات التي لا تُنسى في مواسم الحصاد مناداة الجارُ جاره من نافذة البيت أو من فوق سقف منزله : (يا فلان نبغى أم العيال تسرح معنا بكرة عندنا صرام). ولو تأخرتِ الجارة في الاستيقاظ غداً فلن يستنكف صاحب العمل من أن يذهب ليوقظها من فراش نومها ويعاتبها بألفاظ مُحببة على مرأى ومسمع الزوج والأولاد، منها باللفظ الشعبي الدارج في منطقتنا (صاح الله عليك وعلى المخور هذا اللي راقد جنبك، ضيّعتم ليلكم وبتضيعون نهارنا !!) فيرد الزوج : (خُذها الله لا يلقيك خير لا أنت ولا هي). ويفتتح الجميع نهارهم بهذه اللقطات الضاحكة لتنفتح لهم آفاق من الأمل والتفاؤل. ما زلتُ أسأل أمي حفظها الله : هل كانت المرأة في مأمن من العبث والتحرش في ذلك الوقت؟، فترد : لا يا حبيبي لكن كان الرجالُ محترمين وكلٌّ همّهُ لقمة العيش، وتضيف : ما خرّب أخلاق الناس إلا الشبع !! وأعود لأقول: يمكن لكل من انتظم في تلك الحقبة أن يُفاخر بذلك الحس الحُر المُتخلّص من حتميات الأنساب والأجناس والتدين، والمنضوي تحت لواء العمل والإنتاج والمتساوق مع فطرة الأشياء. ومن رحمة الله ونظام الكون أن التشريعات الإلهية

والأخلاقية والقانونية جاءت متوافقة مع طبيعة الحياة والبشر وحاجات الإنسان ولم تتصادم معها، وإلا كانت عنتاً ومشقة وحرجاً وأغلالاً. لذا كانت أنجح الحكومات عبر التاريخ تلك التي حافظت على بشرية الإنسان، وإنسانية البشر، وحققت التوافق بين المجموع دون أن تهضم حق الفرد.

تشويه المفاهيم

يصعبُ علينا اليوم أن نحقق الإصلاح بمفاهيمه المصطلحية والقانونية وببعده الحضاري ومشتركه الإنساني، بعد أن غدا الاخفاق ميسماً في جبين بعض المتبنين المشاريع الاصلاحية الوطنية البناءة لاعتبارات عدة. قلما يرى علماء الاجتماع أن التحديث لا يتحقق ما لم يتحرر المجتمع والأفراد من قيود الجهل والتبعية الضاغطة بأعرافها وتقاليدها الماضوية، يرى الفلاسفة أن السعي إلى تحقيق التوازن بين كرامة الشعوب وقوة السلطات الحاكمة تحتاج إلى كفاح يومي وسعي دؤوب من لوازمه قوة المنطلقات ووضوح الفكرة وسلامة الأهداف والغايات وصحة الأساليب والأدوات وتوفر الكوادر البشرية المقبولة اجتماعياً والمشهود لها بوطنيتها ونظافة يدها من أموال ودماء الشعوب. وتربط فلسفة التشريع المعاصرة بين إمكانية التطوير والإصلاح في المجتمع وبين العقلية المدنية لما بينهما من ارتباط وثيق يتجلى في وعي الإرادة الإنسانية بقوتها الخلّاقة

وإيمانها بأهمية الحياة وأنها (زينة) كما وصفها القرآن. الزينة لا تقوم في ظل استبداد أو قبح أو سطوة مجتمعية أو قمع أو استعلائية، ويقينها أنها قادرة على الوصول إلى مرحلة كمالية في حياتها بعد توفير الضرورات والحاجات، في كل منحى من مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وحرية الفكر والإبداع الآخذ بعين الاعتبار الضوابط الأخلاقية المتفق عليها عند جميع النخب. ومع كل محاولة للتحديث المجتمعي المواكب للحداثة المُحكمة سيطرتها علينا رضى أو غصباً، يحاول بعضنا إيهامنا أن كل خير يكمن في إتباع من سلف، ويدعو إلى العودة إلى الجذور والمنابت لما فيها من خيرية وعلاج لكل أسقامنا وإشكالات يومياتنا. وهذا القول لا يخلو من تعسف وتحميل الموروث فوق ما يحتمل. ومع التسليم الجدلي لفكرة استقراء تاريخنا والعودة إلى جذورنا للتأصيل وإلى الزمن التأسيسي للتعويل عليه في الحلول، أو إلى النص التشريعي المُعلَّل عند معظم المقاصديين بعلل تراعي خصوص السبب أكثر من مراعاتها عموم اللفظ سنقع في مأزق تعدد الأزمنة الممكن اعتمادها نقطة بدء وخط انطلاق، وتعددية تأويل النصوص المُقسّمة ما بين تعبّدية ووعظية وعقائدية وأخلاقية دون تصريح بمفاهيم سياسية (تشرعن) للناس أمر دنياها بتفصيل يقطع الجدل. بل لعل أوضحَ ما ورد (أنتم أعلم بشؤون دنياكم) تركُ الناس في حيص بيص بين قائل هو عام لا يقبل التخصيص وآخر يراه توجيهاً زراعياً صِرفاً مناطه تأبير النخل. وبما أنه لم يقع الاتفاق على زمن طويل يصلح أرضية

لبناء مفاهيم الحداثة الوطنية والتحديث المجتمعي عليه، ولا نصوص صريحة في لفظها وصحيحة في سندها يمكن جعلها إطاراً لنظام حكم معاصر، سنظل في حلبة الصراع التي كلما رن جرسُ توقُّفِ جولةٍ، أذّن مؤذن بأن قوموا إلى صراعكم يرحمكم الله، ما أفضى إلى عراك صاخب اختلطت فيه المفاهيم بين ما هو تشريعي مقدّس وما هو بشريٌ مسيّس، مع تداخل الواقعي بالافتراضي، والتباس الحقائق بالأساطير، وانعدام النموذج السوي المتكامل ليكون القدوة في الخروج من أزمات تعددتْ مداخلها وضاقت المخارج في ظل تكاثر وعود الانفراجات. وأُحيل هنا إلى كتاب كانط **الدّين في حدود العقل** إذ يرى أن من أخطاء اليهود جعلهم اليهودية دستوراً لا دِيناً.

ما الذي يُضعفُ انتماءنا إلى بلدنا؟

أعلم أن هذا السؤال إشكاليٌّ وشائك، وتوفير إجابات شافية ضربٌ من المُحال، إلا أن التلكؤ البيّن في مشروع الإصلاح في السعودية أحال معظمنا إلى (حالة يأس قابل للتطويل) وخلق منا شريحة متبلّدة تُجيد الولاء لطويل العمر المُتحول دون أي اعتبار للوطن الثابت. وكلما ذهب طويل عمر، وجاء الأطول منه عمراً جددنا ولاءنا للآتي الغالب ونسينا الشاتي الذاهب. لعل إشكالاتنا هنا تتراكم بمرور الوقت دون إيجاد حلول جذرية ناصعة، فالتعويل على الديني فقط أدخلنا مرحلة الكهنوت والوساطة بين الله وخلقه، وأُهمل على أيدي الكهنوتيين البحث الجاد عن أسباب التخلف والعجز عن مواكبة دول إسلامية بحجم تركيا وماليزيا اللتين وصلتا بإسلامهما العالم الأول ونحن ما زلنا في مؤخرة جدول دول العالم الثالث في التعليم والصحة والخدمة الاجتماعية والثقافة والإعلام. ومن اللافت أن الأزمات المُحيطة بنا تزيدنا تخبطاً وتجاهلاً لكل المتغيرات

والتحولات. ولربما لا أُبالغ إن قلتُ إن الاستبداد لم يعد مشروع دولة فقط، بل اشتركتْ فيه النخب الحاكمة والإدارية حتى غدا مشروعاً جمعياً على مستوى القبيلة والأسرة والإدارة والنخب المُثقفة؛ وهذا طبيعي، إذ إن كل مقموع يتحول بمرور الوقت إلى قامع. ولعل من الحكمة أن يبادر صاحب القرار في وطننا السعودي إلى التحديث وتعزيز نُظم حقوق الإنسان، وإقرار دولة الدستور، وتقنين الأحكام، ورفع الحصانة عن كل مُفسد، وتوسيع دائرة الشراكة مع الشعب ـ فهذه صبغة الأمم الطبيعية والسوية حين تتدرج في وعيها وسلوكها وممارستها السياسية والاجتماعية، لإخراج الشعب من حالة الوصاية وتخليصه من القوى المُفضّلة التي أرهقته بالتنظيرات الرجعية والحمولات الموجعة، وأدخلته دهاليز وأنفاقاً لا ضوء أمل يلوح في نهاياتها، ناهيك عن أهمية إزالة الحواجز المانعة من الحداثة الفكرية والتحديث المجتمعي. فالأفكار العتيقة لا تفكر في مستقبل البلد بقدر ما تفكر في حاضرها وغدها الآني مستمِدّة فروع التخلف من جذور لا تمت للمعرفة بصلة ولا يُمكن التعويل عليها ونحن في القرن الحادي والعشرين. ما لم تكن للدولة مبادرات عاجلة قد تعجز في غضون خمسة أعوام مقبلة عن اللحاق بذيول أزماتها فضلاً عن صلبها أو رؤوسها. ومن الانصاف أن نذكر ونشكر النوايا الطيبة للملك عبدالله بن عبدالعزيز، فما لمسناه خلال سبعة أعوام مضتْ من مساحة حرية نسبية تحرّكتْ فيها النخب الثقافية كتابة وإبداعاً ومشاركة، إلا أن جميع ما يقام وكل ما يُقدم لا يُثمر على الأرض واقعاً

حضارياً ملموساً؛ ما يعني أننا دخلنا مرحلة الاستهلاك والرهان على الزمن فقط. لعل الأهم من تفكيك الخطاب الوعظي الجامد هو تفكيك هذه العقليات التي ترى نفسها مؤهَّلة لاحتكار الدين وتصديره وتسويقه وفق مشيئتها بما يُعطل حياة الناس وحركة المجتمع؛ إلا أن العجلة لا ترجع ولن ترجع إلى الوراء، وسيرورة المجتمع حتمية نحو ما يوفر لها حياة كريمة. إن لم تُفتح لها الأبواب لتحقيق ما تصبو إليه ستتدافع في الشوارع والمكاتب وقد تخلع الأبواب وتسيء إلى من وراءها. فأي الطريقين أهدى للحق إن كنتم تعقلون؟

المؤلف

- علي بن محمد الرباعي
- مواليد 1965م، قرية بشير ـ الباحة ـ جنوب السعودية.
- يحمل درجة الدكتوراة في الفقه والقانون من جامعة الزيتونة.
- مدرّس علوم شرعية في معهد الباحة العلمي، ومحرر متعاون مع صحيفة **الحياة**، وله مساهمات كتابية مع صحف عدة.
- صدرت له مجموعة شعرية 2007م، ومجموعة قصصية 2008م.
- **الصحوة في ميزان الاسلام: وعّاظ يحكمون عقول السعوديين**، رياض الريس للكتب والنشر. 2010م.

فهرس الأعلام

أ

آل سعود، عبد الله بن عبد العزيز (الملك) ٢٤، ١١٠

آل سعود، عبد العزيز (الملك) ١٧

ابن حزم ٤٢، ٦٦

ابن خلدون ٣٩

ابن رشد ٤٢

أبو هريرة ٩٩

ب

بونابرت، نابليون ٢٥

ج

جبريل، محمود ٣٧

د

ديغول، شارل ٢٩

ر

روسو، جان جاك ٨٣

ط

الطهطاوي، رفاعة ٧٢

ع

عبد الجبار، عبد الله ٥٥

عدي بن حاتم ٥٧

غ

الغزالي، أبو حامد ٤٢، ٨٨

ق

قباني، نزار ٩٥

ك

كانط، ايمانويل ١٠٧

م

المعري، أبو العلاء ٤١

و

ونوس، عبد الله ٥٥

فهرس الأماكن

أ

أميركا انظر الولايات المتحدة الأميركية

أوروبا ٣٨، ٧٢

ت

تركيا ١٠٩

ج

الجزيرة العربية ١٧

ح

الحجاز ١٤

س

السعودية ٩، ١٠، ١١، ١٧، ٢٥، ٢٦، ٤٥، ٦٢، ٧٥، ١٠٩

ع

العالم الثالث ١٠٩

ف

فرنسا ٢٩

ك

كربلاء ٩٥

ل

ليبيا ٣٧

م

ماليزيا ١٠٩

و

الولايات المتحدة الأميركية ٣٨

صراع التيارات في السعودية

من طبيعة شعوب الأرض أن تتدافع، ومن ضرورات الحياة نشوء الصراعات لتحقيق فضاء ممكن للتعايش وأرضية صالحة للتوافق على المشتركات، ونحن السعوديين نرى نخباً في كل العالم تختلف يومياً وربما تتعارك بحكم صدق الانتماء لبلدانها، إلا أنها تخطو دوماً للأمام، وترتقي بكل خلاف لمستوى المشروع الوطني المؤهل للدرس والفحص والتبني من الدولة متى تأكدت من صلاحيته، وبكل أسف أقول أن صراع التيارات في السعودية صراع وهمي ومختلق حول قضايا شكلية ما زلنا نداور حولها منذ نصف قرن، لم ننجح بكل ما أوتينا من مقدرات في تجاوزها، ولم نفطن إلى أن هناك من يؤجج الصراع ويدفع المجتمع إلى أتون عراك لا طائل من ورائه سوى تلهيته ببعضه. من هنا يأتي هذا الكتاب طارحاً إشكالات أتلمسها بصفتي متابعاً يومياً للأحداث وشاهد عيان على أزمات مفتعلة يديرها السياسي من وراء الكواليس ويقع في فخاخها النخب من المثقفين والدعاة والوعاظ من مختلف التيارات، ويظل السؤال قائماً: لمصلحة من هذا الصراع بين التيارات في السعودية؟ وما مردوده الإيجابي على البلاد والعباد؟

A.
ntoine.
POLITIQUE - ESSAI, ANALYSE, CRITIQUE - LITTERATURE
صراع التيارات في السعودية
DEPARTEMENT LIVRES ARABES
9 789953 215570
12000 L.L. TTC

رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS
9 789953 215570